روناهي
عين الحقيقة

صحيفة روناهي
@NewspaperRonahi
ronahinewspaper
rojnama ronahi

صحيفة روناهي Ronahi Newspaper
ronahi_newspaper
www.ronahi.net
+963 984370218

r.ronahi2011@gmail.com
rronahinewspaper@gmail.com
+963 984370218
+963 052 423165

مؤسسة روناهي للنشر والتوزيع
ronahi belavkariye@gmail.com
0938374196
(المكتب الرئيسي: قامشلو - حي الغربي -طريق عامودا شارع روناهي(الغرزدق))

مهجّرو عفرين... معيشة هشة بلا دعم كافٍ

قامشلو/ ملاك علي ـ منذ ثماني سنوات على تهجيرهم القسري من مدينتهم، لا يزال مهجّرو عفرين يعيشون واقعاً إنسانياً هشّاً بمراكز الإيواء، في انتظار أفقٍ يلوّح بالعودة الآمنة إلى ديارهم، فقد اضطر الآلاف إلى مغادرة منازلهم، لتبدأ رحلة تهجير طويلة تحوّلت مع مرور الوقت إلى معاناة يومية مركّبة تتداخل فيها الأزمات المعيشية والإنسانية والأمنية.

اليوم، تتوزع العائلات المهجّرة بين مراكز إيواء مؤقتة أُنشئت في مدارس وأبنية، وبين مخيمات تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الكريمة، ورغم مضي سنوات على التهجير، ما تزال الاحتياجات الأساسية، من سكن لائق وخدمات صحية وتعليمية وفرص عمل، بعيدة عن التحقق، في ظل تراجع الدعم الإنساني وازدياد الأعباء الاقتصادية.

وفي المقابل، لا يغيب حلم العودة عن أحاديث المهجّرين، الذين يؤكدون تمسّكهم بأرضهم وحقهم في الرجوع إليها بكرامة وأمان، غير أن هذا الأمل يصطدم بتحديات معقّدة، تتعلق بالوضع الأمني، وملف الممتلكات، وغياب الضمانات القانونية الكفيلة بحماية العائدين.

انتظار العودة الآمنة

وخلال زيارتنا إلى مدرسة «حافظ إبراهيم» للاطلاع على أوضاع المهجرين ومتابعة تقديم المساعدات الأساسية لهم، تبين لنا ورغم من أن المدرسة تحتوي على ٢٥ عائلة، بينهم كبار السن والأطفال والمرضى، إلا أنها تعاني من نقص حاد في الدعم الإنساني، فالاحتياجات الأساسية مثل الغذاء، الرعاية الصحية، والفراش لم تُقدَّم بالشكل الكافي للمهجرين، ما يعكس الظروف الصعبة التي يواجهها الأهالي داخل المدرسة، ويستدعي تدخلاً عاجلاً من الجهات المختصة لتوفير الدعم اللازم.

وفي الصدد، أوضحت إحدى المهجرات والقاطنة بمدرسة حافظ إبراهيم "بنفش رشيد حنان"، أنها مهجّرة من عفرين لأربع مرات متتالية، حيث انتقلت مع عائلتها أولاً إلى شهباء لمدة عامين، ثم إلى الطبقة، بعدها إلى الرقة، وأخيراً إلى قامشلو؛ "عشنا أنواعاً متعددة من المعاناة خلال تهجيرنا المتكرر أنا وأولادي الثمانية، أثناء الرحلة، أصيب ابني بجروح لكنه تعافى لاحقاً، بينما ولدت ابنتي توأماً "ولد وبنت"، لكن توفي إحداهما بعد ثلاثة أيام والآخر بعد ستة أيام فقط بسبب الظروف القاسية، وحرارة الشمس الشديدة أثناء رحلة التهجير"

بنفش رشيد حنان

حسنة إبراهيم خليل

وأشارت بنفش، إلى استمرار المعاناة في الوقت الراهن، خاصة من النقص الكبير في الخدمات الأساسية والرعاية الصحية داخل أماكن التهجير؛ "لم نحصل من أي جهة معنية أو منظمة إلا على بطانيات مرة واحدة فقط، ولا أكثر من ذلك، نتمنى أن يتم إيجاد حل عاجل لهذا الوضع، فمهما تحدثنا عن التهجير، فإن كلمة "تهجير" وحدها تكفي لتصف الألم الذي عشنا عليه سنوات طويلة."

واختتمت "بنفش رشيد حنان" حديثها، بالتأكيد على حقهم في العودة الآمنة والكريمة إلى ديارهم في عفرين؛ "نأمل أن نعود إلى بيوتنا مرفوعي الرأس، ونرى الأخبار والقرارات المتعلقة بالعودة، لكن دون قرار رسمي وتأكيد للأمان هناك، لا نستطيع العودة، كل ما نطلبه هو أبسط حقوقنا، أن نعيش على أرضنا بسلام، بعد ما عانيناه جسدياً ونفسياً خلال سنوات التهجير."

معاناة بلا دعم

ومن جهتها بينت المهجرة "حسنة إبراهيم خليل" الخدمات المقدمة لهم في المدرسة قليلة جداً وغير كافية لتغطية احتياجاتهم؛ "لم نحصل من أي جهة أو منظمة على أي مساعدات، حتى الاحتياجات البسيطة مثل الإسفنجات والفرش لم نحصل عليها لقد جاءت شاحنة واحدة فقط من خيرات البرزاني، بينما قامت منظمة الهلال الأحمر بجمع أسماء المرضى وأعمارهم، لكننا لم نرى أي شيء ملموس حتى الآن، فقط يتم جمع الإحصائيات دون أي تطبيق فعلي على الأرض."

وأضافت حسنة؛ "نحن الآن في بداية شهر رمضان المبارك، ونواجه نقصاً شديداً في السلال الغذائية، حيث أصبحت احتياجاتنا الأساسية تحت الصفر، الوضع يتطلب تدخل الجهات الإنسانية لتوفير الغذاء والرعاية الصحية والعناية بالمسنين والأطفال والمرضى فوراً، لضمان حياة كريمة للمهجرين هنا."

ومن خلال زيارتنا لعدة مراكز إيواء للمهجّرين، تبين أن مستوى الدعم والخدمات المقدمة يختلف من مركز إلى آخر، فبعض المراكز تحظى بدعم أكبر بينما تعاني مراكز أخرى من نقص شديد في الغذاء والرعاية الصحية والاحتياجات الأساسية، هذا التفاوت يضاعف من معاناة المهجرين ويؤكد الحاجة الملحة لوضع خطط عادلة لتوزيع المساعدات بشكل متساوٍ بين جميع المراكز، لضمان حياة كريمة لكل المهجّرين دون تمييز.

عدسة روناهي

مراكز توزيع صحيفة روناهي واقتناء الكتب: اقليم الجزيرة- قامشلو (مكتبة سعدو- فرع (١) شارع زكي الأرسوزي- جانب البلدية ٤٢٥٩٩٧- فرع (٢) الشارع العام، مقابل جامع الشلاح ٤٥٢٠٨١/ مكتبة آواز- طريق عامودا ٤٣٩١٥٤/ مكتبة الحرية- الشارع العام ٤٢١٣٦٠/ مكتبة سومر- الشارع العام ٤٢٤٠٣٧/ مكتبة الراوي فرع (١) شارع الكورنيش، تجمع محلات الراوي ٤٤٤٠٢٨- فرع (٢) مقابل الصيدلية العمالية ٤٤٥٨٢٠/ مكتبة الزهراء- دوار البشيرية ٤٦٠٦٩٩/ مكتبة الجواهري ٤٤٣٧٤٢/ مكتبة دار القلم- الشارع العام ٤٥٢٧١٤/ مكتبة الأنوار شارع عامودا ٤٣٨٢٠٧/ مكتبة الرسالة الشارع العام هاتف ٠٩٦٦٢٧٨٤٥٧٣٣/ المكتبة الرئيسية- ركي لكي- ٧٥٤٤١٦/ عامودا (مكتبة آرين ٣٢٣٢٣٣)/ دريكيه (مكتبة سها ٧١١٤١٠)/ جل آغا (مكتبة وائل ٧٥٥٥٥١)/ تربه سبيه (مكتبة الجهاد ٤٧٠٦١٨).

مسيرتان في قامشلو والحسكة دعماً لوحدات حماية المرأة وتأكيداً على دور المرأة في ثورة روج آفا

تحت شعار "النساء يحمين ثورة روج آفا"، شهدت مدينتا الحسكة وقامشلو، الثلاثاء، بتاريخ الرابع والعشرين من شباط الجاري، مسيرتين جماهيريتين بتنظيم من مؤتمر ستار، تأكيداً على حماية مكتسبات ثورة المرأة في روج آفا، ودعماً لوحدات حماية المرأة (YPJ). ص - ٢

عشائر عربية وكردية: التعايش المشترك أفشل مخططات الفتنة والتحريض

أكد شيوخ ووجهاء عشائر عربية، وكردية، أن تكاتفهم وتعايشهم المشترك أقوى من أي محاولات لبث الفتنة وخطاب الكراهية، وهي التي أفشلت مخططاتهم. ص - ٥

روناهي
عين الحقيقة
يومية سياسية ثقافية اجتماعية عامة تصدر عن مؤسسة روناهي للإعلام والنشر

أسست عام ٢٠١١ـ السنة الخامسة عشرة | العدد ـ ٢٣٥٠ | النسخة الإلكترونية ـ ٢٣٥٠ | الأربعاء ـ ٢٥ شباط ٢٠٢٦م | (٥٠٠) ل.س

شنكال بين الضغوط الإقليمية والحفاظ على الهوية

تستمر مخططات الإبادة على المجتمع الإيزيدي في شنكال؛ ومنها قرار الحكومة المركزية في العراق بجمع السلاح في شنكال ووضع شنكال تحت سيادة العراق وبتآمر من الدولة التركية؛ بهدف فصل شنكال عن أصالته، حيث استطاع المجتمع الإيزيدي تنظيم ذاته بعد الفرمان الرابع والسبعين أثناء هجمات داعش على شنكال والحفاظ على هويته، وبهذا الصدد أعلنت الإدارة الذاتية في شنكال رفضها القرار، مشيرة إلى الخطر المحيق بالشعب الإيزيدي.. ص - ٨

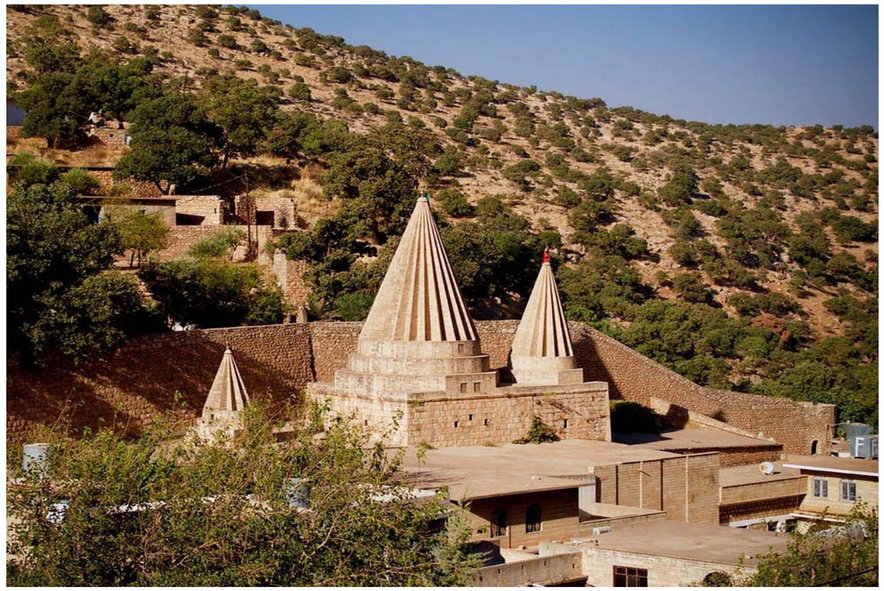

ياسمين يوسف.. رسامة تواجه تحديات الواقع بلوحات فنية

ياسمين يوسف فتاة شابة تمتلك موهبة فنية في الرسم، وتجد في الرسم حالة وجودية وهوية إبداعية ميزتها عن أقرانها، بدأت ياسمين يوسف "٢٥" عاماً من مدينة كركي لكي ممارسة الرسم في سن مبكرة. ص - ٩

بلدية الشعب في تل تمر ترفع ٢٣ مشروعاً خدمياً لعام ٢٠٢٦

أكد الرئيس المشترك لبلدية الشعب في تل تمر "رضوان خلف" بمواصلة جهودهم لإعادة تأهيل البنية التحتية وتحسين الواقع الخدمي، رغم التحديات التي فرضتها الأحداث الأخيرة. ص - ٧

سيدات الهلال يتحضرن لخوض منافسات الدوري السوري للسيدات لكرة القدم. ص - ١٠

رمضان شهر العفو والمغفرة. ص - ٢

علي زاخراني

اتفاق «قسد» ودمشق أساس الحلول في سوريا. ص - ٥

رفيق إبراهيم

شيخموس أحمد: مخيم روج مستمر بحماية قاطنيه والدول مطالبة باستعادة رعاياها

أكّد الرئيس المشترك لمكتب شؤون النازحين واللاجئين في الإدارة الذاتية "شيخموس أحمد"، أن إدارة مخيم روج ستواصل حماية السكان وتقديم الخدمات. ص - ٣

مسيرتان في قامشلو والحسكة دعماً لوحدات حماية المرأة وتأكيداً على دور المرأة في ثورة روج آفا

كروب روناهي ـ تحت شعار "النساء يحمين ثورة روج آفا"، شهدت مدينتا الحسكة وقامشلو، الثلاثاء، بتاريخ الرابع والعشرين من شباط الجاري، مسيرتين جماهيريتين بتنظيم من مؤتمر ستار، تأكيداً على حماية مكتسبات ثورة المرأة في روج آفا، ودعماً لوحدات حماية المرأة (YPJ) .

بدأت الفعالية في مدينة قامشلو، من دوار الشهيد أوصمان صبري، رفعت المشاركات لافتات عبّرت عن التمسك بمكتسبات ثورة روج آفا، منها: "المرأة الحياة الحرية"، "بإرادة المرأة تصان ثورة روج آفا"، و"ثورة روج آفا تولد من قوة المرأة"، وتوجهن نحو دوار مدينة الشباب وسط أجواء حماسية.

وبعد الوقوف دقيقة صمت إجلالاً لأرواح الشهداء الذين ضحوا بحياتهم دفاعاً عن الأرض والكرامة، ألقيت كلمة باسم مؤتمر ستار ألقتها "أمينة عمر"، شددت فيها على ضرورة استمرار النضال النسوي وتعزيز وحدة النساء في مواجهة التحديات، مؤكدة أنّ وحدات حماية المرأة لعبت دوراً مفصلياً في الدفاع عن الشعب وحماية المرأة من الإرهاب: "إن التضحيات الكبيرة التي قدمتها المقاتلات في مواجهة مرتزقة داعش، مكّنتهن من تحقيق انتصارات تاريخية، ساهمت في حماية المنطقة والعالم من خطر الإرهاب".

وأضافت: "تجربة وحدات حماية المرأة أصبحت نموذجاً عالمياً في مقاومة التطرف وترسيخ قيم الحرية والمساواة"، مطالبة بالاعتراف بهذه القوات وقبولها ضمن مستقبل سوريا السياسي، وإدراج دورها وحقوقها في الدستور السوري القادم باعتبارها قوة مجتمعية شرعية ساهمت في حماية الشعب وصون مكتسبات الثورة.

وفي ختام الفعالية، أكدت المشاركات استمرارهن في النضال لتعزيز دور المرأة في بناء مجتمع ديمقراطي حر يضمن العدالة والمساواة بين جميع شعوب المجتمع، مشددات على أن إرادة المرأة ستبقى أساس استمرار ثورة روج آفا وتحقيق تطلعات الشعوب نحو الحرية والسلام.

أما في الحسكة، فانطلقت المسيرة من دوار مرشو، بمشاركة المئات من النساء والشابات اللواتي رفعن رايات وحدات حماية المرأة، بالإضافة إلى لافتات تدعو إلى صون مكتسبات المرأة، وتعزيز حضورها في مختلف مؤسسات المجتمع، وضمان تمثيلها العادل في العملية السياسية وصياغة الدستور، وعند وصول المشاركات إلى ساحة السلام، تم الوقوف دقيقة صمت اجلالاً لأرواح الشهداء، تلتها كلمة ألقتها منسقية مؤتمر ستار في روج آفا "ريحان لوقو"، أكدت فيها أن "الذهنية الذكورية والسلطوية ما قبل ثورة روج آفا كانت تستهدف هوية المرأة ووجودها بشكل ممنهج، وتسعى لمنعها من التقدم وقيادة المجتمع، لكن ثورة المرأة أثبتت مكانة المرأة ودورها في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والعسكرية".

وأشارت ريحان إلى أن "وحدات حماية المرأة (YPJ) تُعد من أبرز المكتسبات الأساسية، التي حققتها ثورة المرأة، ليس فقط لحماية النساء في شمال وشرق سوريا بل كنموذج عالمي لحماية المجتمع الديمقراطي، وحملت مسؤولية الدفاع عن الكرامة والشعوب، وأصبحت مثالاً للمرأة القوية والمنظمة وتمكنت بإرادة صلبة من محاربة الإرهاب وتحقيق الانتصار عليه".

هذا وتطرقت ريحان إلى الهجمات التي استهدفت مناطق مثل الشيخ مقصود، مشيرةً إلى استهداف المقاتلة الكردية دنيز وإلقائها من الطابق الرابع، معتبرة: "الشهيدة دنيز أرسلت بمقاومتها رسالة واضحة بأن المقاومة حياة، ومن خلالها سنحقق انتصارات كثيرة"، مؤكدة أن الهجمات على وحدات حماية المرأة ومكتسبات الثورة دليل على رفض القوى السلطوية لوجود المرأة الحرة المنظمة.

وفي ختام حديثها، شددت منسقية مؤتمر ستار في روج آفا ريحان لوقو على أن "وحدات حماية المرأة تمثل الهوية والتاريخ وطريق الحماية من سياسات الإبادة، وهي روح ثورة المرأة وجوهرها، وإذا لم يتم الاعتراف بوحدات حماية المرأة في الدستور فلن نتوقف وسنستمر في نضالنا في كل لحظة".

واختتمت الفعالية في ساحة السلام بترديد الشعارات التي تمجد مقاومة المرأة ودور وحدات حماية المرأة في الدفاع عن المجتمع، حيث علت أصوات المشاركات بالتأكيد على التمسك بمكتسبات ثورة المرأة والاستمرار في النضال.

«ضرب الزوجة والأطفال مسموح ما لم يؤد لكسر العظام» .. قانون طالبان الجديد

مركز الأخبار ـ في سياق تعزيز العنف بحق النساء، أصدرت حركة طالبان في أفغانستان، قانوناً جديداً مؤخراً سمحت بموجبه للرجال بضرب زوجاتهم وأطفالهم، شريطة ألا يتسبب ذلك في كسور بالعظام أو جروح مفتوحة.

كشفت صحيفة «الإندبندنت» البريطانية، في تقرير نشرته يوم الثلاثاء ١٨ شباط ٢٠٢٦، أن القانون الجنائي الجديد الذي أقرّته طالبان في أفغانستان يفرض عقوبات مخففة على الأزواج الذين يعتدون بالضرب على زوجاتهم، ويضع قيوداً صارمة أمام النساء.

ووفقاً للتقرير، فإن الأزواج الذين تثبت إدانتهم بالاعتداء الجسدي على زوجاتهم قد يواجهون عقوبة بالسجن لمدة لا تتجاوز ١٥ يوماً، شريطة أن تتمكن الضحية من إثبات تعرضها لإصابة جسدية خطيرة أمام المحكمة.

وأشار التقرير إلى أن القانون الجديد يُلزم النساء بحضور جلسات المحكمة برفقة الزوج أو أحد المحارم الذكور، حتى في الحالات التي يكون فيها الزوج نفسه هو المتهم الرئيسي، ما يثير تساؤلات جدية بشأن إمكانية حصول النساء على العدالة.

وأضافت الصحيفة، أن بعض بنود القانون تمنح الأزواج أو أولياء الأمور سلطة فرض العقاب البدني على النساء أو الأشخاص الخاضعين لولايتهم، بما في ذلك الضرب، وهو ما اعتبره خبراء حقوقيون مؤشراً خطيراً على تقييد حقوق النساء.

وقال مستشار قانوني في كابل للصحيفة، إن النساء يواجهن إجراءات طويلة ومعقدة للغاية عند محاولة تقديم شكاوى تتعلق بالعنف، مشيراً إلى حالة امرأة تعرضت للضرب على يد أحد عناصر طالبان أثناء زيارتها لزوجها المحتجز، وأضاف أن السلطات أبلغتها بعدم إمكانية النظر في شكواها دون حضور محرم ذكر.

وحسب التقرير، فإن القانون الجديد لا يجرّم بشكل صريح أشكال العنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي ضد النساء، كما أفادت منظمات حقوقية بأن طالبان أصدرت لاحقاً قراراً يجرّم حتى مناقشة هذا القانون علناً، عقب موجة انتقادات على وسائل التواصل الاجتماعي.

وأوضحت منظمة «رواداري»، المعنية برصد أوضاع حقوق الإنسان في أفغانستان، أن القانون يتضمن أيضاً مادة تمنع النساء من اللجوء إلى منازل أسرهن دون إذن الزوج، وتنص على معاقبة المرأة وأفراد أسرتها بالسجن لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر في حال رفضها العودة إلى منزل الزوج، كما يطال الحكم نفسه أفراد الأسرة الذين يؤوونها.

وحذرت المنظمة من أن هذه الإجراءات تزيد تعرض النساء للعنف المنزلي، وتحدّ من وسائل الحماية الاجتماعية المتاحة لهن، في ظل غياب آليات قانونية مستقلة للحماية.

صداع رمضان الخفي.. عندما ينتقم الكافيين بصمت

في أول أيام صيام شهر رمضان المبارك، يشعر كثيرون بثقل غامض في الرأس، وصداع نابض يشبه طرقاً خفيفاً على الدماغ، كأنه رسالة احتجاج من فنجان القهوة الغائب.

يعتقد البعض أن السبب هو الجوع أو انخفاض السكر، لكن الحقيقة العلمية أكثر تعقيداً: إنها أعراض انسحاب الكافيين (Caffeine Withdrawal).

ما هو «انسحاب الكافيين» ولماذا يسبب الصداع؟

يسمي العلماء هذه الحالة "صداع الانسحاب". وهي استجابة فسيولوجية طبيعية تحدث عندما يتوقف الجسم فجأة عن الحصول على جرعته اليومية من الكافيين. الكافيين يعمل عادةً على تضييق الأوعية الدموية في الدماغ، وعند التوقف المفاجئ عنه تتوسع هذه الأوعية بسرعة، فيزداد تدفق الدم ويضغط على الأعصاب، ما يؤدي إلى الصداع، إلى جانب أعراض أخرى مثل العصبية وقلة التركيز والإرهاق، كما تشير أبحاث علمية إلى أن تراكم مادة "الأدينوزين" في الدماغ بعد التوقف عن الكافيين يلعب دوراً إضافياً في الشعور بالنعاس والصداع.

لماذا يظهر الصداع بقوة في رمضان؟

في رمضان، يتزامن الامتناع عن القهوة والشاي مع الصيام الطويل، ما يجعل أعراض الانسحاب أكثر وضوحاً، خاصةً لدى الأشخاص الذين يستهلكون أكثر من ٢٠٠ ملغ من الكافيين يومياً (ما يعادل كوبين إلى أربعة أكواب من القهوة)، وتشير الدراسات إلى أن الصداع غالباً يبدأ خلال ٢٤ ساعة من التوقف عن الكافيين وقد يستمر عدة أيام حتى يتكيف الجسم مع الوضع الجديد.

متى تشرب القهوة بعد الإفطار؟

بعد ساعات طويلة من الصيام، يميل البعض إلى مصالحة فورية مع فنجان القهوة عند أذان المغرب، لكن خبراء التغذية ينصحون بالتريث، تشير توصيات غذائية إلى أن أفضل وقت لشرب القهوة هو بعد الإفطار بساعة إلى ساعتين، حتى لا يتم إرهاق المعدة والجهاز العصبي دفعة واحدة.

خصوصاً مع ارتفاع سكر الدم السريع بعد الطعام، كما يحذر مختصون من كسر الصيام بالقهوة مباشرةً، ويؤكدون أهمية البدء بالماء والتمر لإعادة توازن السوائل والطاقة قبل تناول المنبهات.

كيف تتجنب «صداع القهوة» في رمضان؟

- قلل الكافيين تدريجياً قبل رمضان بدل التوقف المفاجئ.
- اشرب الماء أولاً بعد الإفطار لتعويض السوائل.
- انتظر ساعة أو ساعتين قبل القهوة لتجنب الدوخة واضطرابات المعدة.
- لا تبالغ في الكمية حتى لا تعود **أعراض** الصداع والتوتر.

القهوة بين العادة والحاجة البيولوجية

في كثير من البيوت، لا يكتمل الإفطار دون القهوة، لكن خبراء يشيرون إلى أن هذه الرغبة مزيج من عادة اجتماعية واعتماد بيولوجي على الكافيين، ما يجعل الفطام المفاجئ عنه تجربة صعبة للبعض.

الجسد تحت مراقبة الخوارزميات.. كيف تُغيّر التكنولوجيا علاقتنا بالصحة؟

في العصر الرقمي، لم يعد الإنسان يكتفي بالإحساس بجسده لمعرفة حالته الصحية، فقبل أن يشعر بالتعب أو الراحة، تكون الساعات الذكية والتطبيقات قد حلّلت نبض القلب، وجودة النوم، ومستوى الإجهاد، وقدّمت تفسيرات جاهزة لما يجري داخل الجسم، وهكذا يتحول الجسد من تجربةٍ شخصية مباشرة إلى مجموعة أرقام ورسوم بيانية وتنبيهات، ما يطرح سؤالًا جديدًا: هل نعيش أجسادنا كما نشعر بها، أم كما تخبرنا الشاشات عنها؟

الصحة اليومية عبر الشاشة

أصبحت العناية بالصحة ممارسة رقمية يومية، فالأجهزة المحمولة والساعات الذكية تتابع كل حركة وتنفس ونبضة، وتقدم توصيات مستمرة حول النوم والرياضة والتغذية، لكن: هذه الأدوات تغيّر العلاقة التقليدية بين الإنسان وجسده، إذ تنتقل الثقة من الشعور الذاتي إلى القراءة الرقمية، ومع الوقت، يصبح الإنسان وسيطًا بين جسده الحقيقي ونسخته الرقمية، التي تقدم تفسيرًا دائمًا لما يجب فعله.

الذكاء الاصطناعي يقترب من التشخيص الطبي

لم تعد الأجهزة الصحية تقتصر على عدّ الخطوات أو قياس النوم، بل تطورت لتقترب من التشخيص المبكر للأمراض، فالمجسات القابلة للارتداء والأجهزة المنزلية المتصلة تجمع بيانات مستمرة عن الجسم، وتحاول التنبؤ بالمخاطر الصحية قبل ظهور الأعراض، ويُسوَّق هذا التحول على أنه انتقال من طب يعالج المرض بعد حدوثه إلى طب يستبق الخطر قبل ظهوره.

مليارات الدولارات في الجسد

هذا التطور ليس تقنيًا فقط، بل اقتصاديًا أيضًا، فقد بلغ حجم سوق الأجهزة الطبية القابلة للارتداء نحو ٤٠ إلى ٤٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، مع توقعات بتجاوزه ١٦٠ مليار دولار قبل نهاية العقد الحالي، أما سوق التكنولوجيا القابلة للارتداء عمومًا، فيتجه ليصبح من أكبر أسواق التكنولوجيا العالمية، ما يعكس اندفاع شركات التكنولوجيا وصناديق الاستثمار نحو هذا القطاع بوصفه أحد أعمدة اقتصاد المستقبل.

بين الإرشاد الطبي والتشخيص الخطير

لكن هذا النمو السريع يثير تساؤلات حساسة، فهذه الأجهزة تعمل ضمن خوارزميات تطورها شركات تجارية، ما يجعل الخط الفاصل بين النصيحة الصحية والقرار الطبي غير واضح، فالقراءات غير الدقيقة قد تمنح المستخدم شعورًا زائفًا بالأمان، أو تثير قلقًا مبالغًا فيه بسبب إنذارات خاطئة، وهو ما قد يؤثر في قرارات صحية مهمة دون إشراف طبي.

من يملك بيانات صحتك؟

من أخطر القضايا المطروحة ملكية البيانات الصحية، فالمعلومات الصحية تُعد من أكثر البيانات حساسية، لكنها تُجمع اليوم خارج المؤسسات الطبية التقليدية وتُخزن في منصات رقمية عالمية، وفي ظل اختلاف القوانين بين الدول، تظهر مخاوف من استخدام هذه البيانات لأغراض تجارية أو للتمييز في التأمين أو التوظيف أو حتى في تقييم «الجدارة الصحية» للأفراد.

فجوة صحية رقمية جديدة

كما تكشف الصحة الرقمية عن شكل جديد من التفاوت الاجتماعي، فالوصول إلى هذه التقنيات مرتبط بالقدرة المالية والبنية التحتية الرقمية، وقد تتحول التكنولوجيا التي يُفترض أن تقلّص الفجوات الصحية إلى عامل يوسعها، حيث يتمتع البعض برفاهية المراقبة والاستباق، بينما يبقى آخرون خارج هذا النظام أو يستخدمون أدوات أقل أمانًا.

المفارقة أن التكنولوجيا التي تهدف إلى تمكين الفرد قد تولّد قلقًا دائمًا، فالمراقبة المستمرة للجسد تجعل الإنسان مرتبطًا بالأرقام بشكلٍ مفرط، حيث يتحول أي تغير بسيط إلى مصدر توتر، كما يصبح «المعدل الطبيعي» معيارًا صارمًا، رغم أن الأجسام البشرية تختلف طبيعيًا بين شخص وآخر.

التكنولوجيا تسبق النقاش الأخلاقي

المشكلة الأساسية ليست في التكنولوجيا نفسها، بل في غياب النقاش العام حول شروط استخدامها وحدودها، فالتقدم التقني والاستثمار الاقتصادي سبق التنظيم والقوانين، ما يجعل الصحة الرقمية ساحة صراع بين منطق الرعاية الصحية ومنطق السوق والربح، التكنولوجيا لا تكتفي بتقديم أدوات جديدة، بل تعيد تعريف ما نراه طبيعيًا وآمنًا ومقبولًا، فالأجهزة المدعومة بالذكاء الاصطناعي تتدخل في قراراتنا اليومية، وتعيد رسم حدود الجسد والصحة والخصوصية، وتفرض تصورًا جديدًا لما تعنيه «الحياة الأفضل».

اختبار فلسفي للإنسان المعاصر

في النهاية، لا يتعلق الأمر بسؤال تقني فقط، بل بسؤال فلسفي عميق حول موقع الإنسان في عصر البيانات، فعندما يُعاد تعريف الجسد والعناية الصحية عبر الخوارزميات، يتغير دور الإنسان في اتخاذ القرار والمسؤولية.

التحدي الحقيقي ليس امتلاك أدوات أكثر ذكاءً، بل الحفاظ على مساحة إنسانية للفهم والاختيار والمساءلة، فأخطر ما في هذا التحول ليس ما تفعله التكنولوجيا بالجسد، بل ما تفعله بعلاقة الإنسان بذاته ومعناه في عالم تتسارع فيه الخوارزميات أسرع من قدرتنا على التفكير فيها.

سيدات الهلال يتحضرن لخوض منافسات الدوري السوري للسيدات لكرة القدم

روناهي/ قامشلو ـ بدأت مؤخراً سيدات نادي الهلال تحضيراتهن للدوري السوري للسيدات لكرة القدم للموسم 2025 ـ 2026، والذي انطلق بتاريخ2026/2/10، بمشاركة ستة أندية، مع تأجيل مباريات سيدات الهلال ضمن مرحلة الذهاب حتى الآن بسبب الظروف الأمنية التي سادت البلاد.

وحققت سيدات نادي الهلال من مدينة قامشلو، لقبي النسختين الماضيتين للدوري السوري العام للسيدات للموسمين ٢٠٢٣ ـ ٢٠٢٤ ـ ٢٠٢٤ـ٢٠٢٥، وبدأت سيدات النادي تحضيراتهن لمنافسات مرحلة الذهاب مؤخراً على أرضية ملعب آزادي بمدينة قامشلو، مع تكثيف عدد الحصص لقرب سفرهن وخوضهن غمار منافسات مرحلة الذهاب من الدوري السوري للسيدات لكرة القدم.

وتأجلت مباريات سيدات نادي الهلال خلال مرحلة الذهاب إلى موعد يحدد لاحقاً، وذلك بسبب عدم قدرتهن للسفر بسبب الظروف الأمنية التي سادت البلاد مؤخراً.

وأعلنت عن قائمة اللاعبات لسيدات الهلال والتي ستضم: في حراسة المرمى: رنيم أبو لطيف ـ ميديا حسين. لاعبات: آية محمد ـ ميار علوش ـ دلناي إسماعيل ـ جلنار مصطفى ـ فرهنك الحسين ـ لافا عثمان ـ فريال أحمد ـ هلز حاجي ـ حياة ديوب ـ يارا زهر الدين ـ روعة سليمان ـ أفين حسن ـ سارة زهر الدين ـ آرين أسعد ـ نالين محمد ـ تسنيم قطيش ـ روجين عبد القادر ـ فريال حسيني ـ فاطمة الأحمد ـ دنيز شعبو ـ روان ملك ـ رم حسن ـ نسرين عنز.

وستلعب سيدات نادي الهلال مباراتهن المؤجلة في الفترة القريبة القادمة، وبحسب المعلومات التي بحوزتنا قد تكون المباريات في الأسبوع القادم، علماً المباريات هي مع أندية: محافظة حمص ـ فيروزة الآرامي ـ النصر ـ تلدرة ـ الرواد، فضلاً أن سيدات نادي محافظة حمص يتصدرن حالياً الدوري برصيد بتسع نقاط.

جباية وجمع الأموال من الأنديه، وليس لدفع الرياضة ولعبة كرة القدم نحو الأفضل في البلاد.

وأعلنت لجنة الانضباط والأخلاق التابعة للاتحاد السوري لكرة القدم، عن إصدار العقوبات بحق الأندية في الدوري السوري لمختلف درجاته، وعلى وجه الخصوص الدوري السوري الممتاز للرجال، وذلك عبر إصدار عقوبات مالية جديدة على العديد من الأندية، في واقعة تعيد للأذهان حال الكرة السورية إبان النظام البعثي البائد.

وأصدرت حزمة من العقوبات من قبل لجنة الانضباط والأخلاق في الاتحاد العربي السوري لكرة القدم، بخصوص الجولة التاسعة ذهاباً من دوري الرجال الممتاز، وسابقاً عندما كان الاتحاد العربي السوري لكرة القدم تحت مظلة البعث البائد فقد كانت العقوبات لا تتوقف بحق الأندية بمناسبة ودون مناسبة، وحتى بالكاد كانت تمر جولة ولا تفرض فيها عقوبات مالية كبيرة بحق الأندية في ظاهرة باتت تراها الجماهير الكروية السورية هي مجرد

جلسة لجنة الانضباط والأخلاق رقم (12)

لثلاث مباريات رسمية وتغرمه مليون ليرة سورية، بعد ثبوت تحريضه لفريقه على الامتناع عن اللعب.

وطالت العقوبات نادي جبلة بغرامة مالية بلغت ستة ملايين ليرة سورية، نتيجة شتم جمهوره للحكام، وقد تم مضاعفة هذه العقوبة لتكرار المخالفة، وأضيف إلى ذلك غرامة أخرى بقيمة مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية بسبب رمي العبوات الفارغة على الحكام، كما أقرت اللجنة إيقاف رئيس نادي أمية الرياضي، سامر عادل طرشة كردي، عن مرافقة فريقه لثلاث مباريات متتالية. وفرضت عليه غرامة قدرها مليون ليرة سورية، ومنعته من ممارسة أي نشاط يتعلق بكرة القدم، جاء هذا القرار بعد اقتحامه أرض الملعب بصحبة أشخاص مجهولين وتوجهه نحو دكة بدلاء نادي أهلي حلب، وكانت العقوبات المالية حاضرة في الجولتين الثامنة والسابعة أيضاً من الدوري السوري الممتاز، ففي الجولة الثامنة فرض نادي جبلة بشتم الحكام في الدقيقة ٣٤ من الشوط الأول بالتقاء مع نادي حطين في اللاذقية فكانت الغرامة المالية بانتظاره، وجاءت الغرامة مضاعفة وقدرها ثلاثة ملايين ليرة سورية لكون الشتم تكرر وحدث أيضاً في المباراة السابقة مع الجيش.

الفتوة تعرض للغرامة نفسها بسبب إلقاء عبوات المياه، وكان جمهور الفتوة قد فعل الشيء ذاته بلقاء النادي مع الشرطة بدمشق عندما أمطر الملعب بالحجارة والعبوات الفارغة احتجاجاً على الخسارة، المفارقة العجيبة أن جمهور الفتوة ألقى العبوات الفارغة على فريقه في دكة الاحتياط بعد نهاية المباراة تعبيراً عن سخطه عن العرض السيئ الذي قدمه نادي الفتوة أمام نادي الوحدة الذي فاز بأقل مجهود.

بينما في الجولة السابعة فقد فُرضت عقوبات شديدة على عدة أندية، وقررت لجنة الانضباط والأخلاق التابعة للاتحاد السوري لكرة القدم منح فوز قانوني بنتيجة ٠٣ لنادي حمص الفداء على نادي أمية، بعد توقف مباراتهما في الدقيقة ٩٥ نتيجة الاعتداء بالضرب على حكم اللقاء، بالإضافة إلى نقل مباراتين لأمية خارج ملعبه مع منع الجمهور وتغرمه مبلغ ٤،٥ مليون ليرة سورية، كما تم تغرم نادي جبلة مليون ونصف المليون ليرة لشتم جمهوره أحد لاعبي الفريق المنافس، وعاقبت اللجنة نادي تشرين بغرامة قدرها مليون ونصف المليون ليرة لشتم جمهوره للحكام، في حين ضوعفت غرامة نادي الطليعة لتصبح ثلاثة ملايين ليرة لقيام جمهوره بشتم الفريق المنافس كون المخالفة مكررة.

وفي سياق المباريات المؤجلة، غرمت اللجنة نادي الفتوة ثلاث ملايين ليرة (غرامة مضاعفة أيضًا) لشتم جمهوره للفريق المنافس نادي أهلي حلب، وتأتي هذه الإجراءات الصارمة بحسب الاتحاد العربي السوري لكرة القدم في إطار مساعيه لتعزيز الانضباط والروح الرياضية بين الأندية والإداريين والجماهير المشاركة في الدوري الممتاز، بهدف الارتقاء بمستوى الرياضة في البلاد.

ومازال فرض هذه العقوبات يُثير السخرية على مواقع التواصل الافتراضي لدى الكثيرين من الجماهير الكروية، والتي تعتبر بأن الاتحاد يتواجد فقط لجمع الأموال وليس لتحسين الأحوال للكرة السورية التي لم ترتقِ للمستوى المطلوب بعد على صعيد بطولات الدوري ولا على صعيد التمثيل الخارجي للمنتخبات الوطنية.

كما السابق العقوبات المالية تستمر على الأندية

شيخموس أحمد: مخيم روج مستمر بحماية قاطنيه والدول مطالبة باستعادة رعاياها

قامشلو/ آرين زاغروس ـ أكّد الرئيس المشترك لمكتب شؤون النازحين واللاجئين في الإدارة الذاتية "شيخموس أحمد"، أن إدارة مخيم روج ستواصل حماية السكان وتقديم الخدمات، مع تنظيم رحلات الإعادة للعوائل العراقية والأجنبية والسورية بالتنسيق مع الدول والمنظمات الدولية، وطالب الدول بأخذ رعاياها من المخيم.

منذ تأسيس مخيم روج عام ٢٠١٩، أصبح أحد أكثر المخيمات إثارة للجدل على صعيد الملف الإنساني والأمني. فقد أنشئ المخيم لاستيعاب عوائل مرتزقة داعش والنازحين المرتبطين بهم، كان يضم نحو ٣،٥٠٠-٤،٠٠٠ عائلة، أي ما يقارب ٢٠١٥ ألف شخص، قبل أن تؤدي الرحلات المنظمة خلال عام ٢٠٢٥ إلى تذبذب العدد ليصل إلى حوالي ٢،٢٢٥ شخصاً، ويشمل المخيم ٧٣٠ عائلة أجنبية من ٤٢ دولة، و١٥ عائلة عراقية، و١١ عائلة سورية.

ويعتبر مخيم روج أحد أخطر المخيمات في المنطقة، لاحتوائه عوائل مرتزقة داعش الذين لهم تاريخ قتالي وأيديولوجيات متطرفة إلى جانب الاكتظاظ من المقيمين فيه، ما يزيد التوتر الداخلي وبشكل ضغطاً أمنياً وإنسانياً على المنطقة المحيطة. وقد أشار مسؤولون محليون إلى أن المخيم يواجه تحديات كبيرة في تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك الغذاء، والمياه، والرعاية الصحية، والتعليم، وسط موارد محدودة وقدرة تشغيلية منخفضة.

رحلات المغادرة لعام ٢٠٢٥

وشهد مخيم «روج» خلال عام ٢٠٢٥ عدة رحلات منظمة لمغادرة العوائل في إطار جهود إعادة القاطنين إلى بلدانهم الأصلية، وخاصة العراق وبعض الدول الأوروبية.

ففي ١١ شباط ٢٠٢٥، غادرت ٤٤ عائلة عراقية المخيم، بلغ عدد أفرادها نحو ١٨٤ شخصاً، ضمن دفعة رسمية إلى العراق، وفي ٣١ تموز ٢٠٢٥، تبعتها ١٥ عائلة عراقية بعدد نحو ٦٧ شخصاً، ليصل إجمالي المغادرين ضمن الدفعتين العراقيتين إلى ٢٥١ شخصاً، كما نفذت الإدارة المحلية عمليات إعادة محدودة لمرتزقة أوروبيين، شملت نساءً وأطفالاً، عبر ترتيبات دبلوماسية وأمنية خاصة.

ورغم هذه الرحلات، ما يزال العدد الأكبر من المرتزقة القاطنين عالقاً داخل المخيم بسبب رفض بعض الدول استقبال رعاياها، ما يزيد تعقيد الوضع الإنساني.

مطالب بأخذ الرعاية

وفي السياق، أكد الرئيس المشترك لمكتب شؤون النازحين واللاجئين في الإدارة الذاتية «شيخموس أحمد»، أن الإدارة تعمل على نقل العوائل العراقية إلى بلادهم بالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بينما تسعى لنقل العوائل الأجنبية إلى بلدانهم بطريقة منظمة. وترسل العوائل السورية إلى مناطقها الأصلية.

وأشار أحمد، إلى أن الإدارة لن تتبع نموذج الإفراغ الفوضوي كما حصل في مخيم الهول، موضحاً أن حماية السكان وتقديم الخدمات الإنسانية داخل المخيم يظل أولوية قصوى، وأضاف: «التنسيق مع الدول المعنية مستمر، لكنه يواجه صعوبات بسبب عدم استجابة بعض الحكومات حتى الآن».

وفي ١٦ شباط ٢٠٢٦، أعيدت ١١ عائلة أسترالية مؤلفة من ٣٤ شخصاً إلى المخيم بعد مغادرتهم لفترة وجيزة بعد أن رفضت أستراليا استقبال رعاياها، وصرح «أحمد» بأن هذا الإجراء جاء نتيجة تعثر استقبال الدولة المعنية لرعاياها، وأن الإدارة الذاتية مستمرة في متابعة الملفات والتنسيق مع الدول بشكل منظم لتجنب أي تصرفات فوضوية.

وتواجه الإدارة الذاتية تحدياً كبيراً مع الموقف الدولي المتباين، إذ أظهرت عدة حكومات غربية، من بينها أستراليا، موقفاً صارماً بعدم إعادة مواطنيها المتورطين في جرائم داعش إلا بعد محاكمتهم، ويعكس هذا الموقف التوازن الصعب بين حماية الأمن الداخلي والضغوط الحقوقية التي تطالب بإعادة النساء والأطفال، وهو ما يزيد من صعوبة إدارة المخيم وتأمين رحلات الإعادة بشكل منظم.

التحديات الإنسانية والأمنية المستمرة

وحسب البيانات الرسمية، يواجه المخيم اكتظاظاً شديداً، إلى جانب وجود مرتزقة لهم تاريخ قتالي وأيديولوجيات متطرفة، ويشكل هذا مزيجاً من المخاطر الإنسانية والأمنية على السكان المحليين والمقيمين في المخيم على حد سواء، وتشير إدارة المخيم إلى أن العمل مع المنظمات الدولية والمحلية يهدف إلى تقديم الدعم اللازم لكن الحلول النهائية تبقى مرتبطة بتعاون دولي أوسع وبجواب الدول مع ملفات رعاياها.

ورغم مغادرة أكثر من ٢٥٠ شخصاً خلال عام ٢٠٢٥، لا يزال العدد الأكبر من المقيمين في مخيم روج عالقاً بين سلطات محلية محدودة الإمكانات ودول ترفض استقبال رعاياها.

وفي الختام، أكد الرئيس المشترك لمكتب شؤون النازحين واللاجئين في الإدارة الذاتية «شيخموس أحمد»، الإدارة ستستمر في حماية السكان وتقديم الخدمات الأساسية، مع تنظيم عمليات الإعادة والتنسيق مع الدول بشكل آمن وفعال، بما يوازن بين الضغوط الإنسانية والأمنية ويمنع تكرار التجاوزات التي حدثت في مخيمات أخرى.

السوريون يواجهون صعوبة في تأمين وجبات الإفطار خلال رمضان

يعاني السوريون خلال رمضان من عجز شديد عن تأمين وجبة الإفطار، حيث باتت الأسعار المرتفعة والقدرة الشرائية المحدودة تحولان دون تأمين أبسط مستلزمات الشهر الكريم.

يمرّ أول شهر رمضان على غالبية السوريين، ومن بينهم سكان دمشق، وسط فروقات معيشية كبيرة ولا توصف بين فئة قليلة موائدها عامرة بكل ما لذّ وطاب، يُطلق عليهم العامة وصف «المسؤولين أو الوافدين الجدد إلى العاصمة»، وبين فئات واسعة من الفقراء الذين لا يجدون ثمن وجبة إفطار.

وحسب ما رصده مراسلو وكالة أنباء هاوار، بلغ الغلاء حداً بات معه من يرغب في «تزفير» طبخته مضطراً لشراء مجموعة من العظام المجزّرة من اللحم بسعر عشرة آلاف ليرة سورية فقط لإضفاء نكهة على طعامه، في وقت تبدو فيه الأسواق عامرة بجميع المواد الغذائية والحلويات والمكسرات.

ارتفاع الأسعار وتراجع مصادر الدخل

وتشهد المخابز تنافساً على صناعة معروك رمضان والنانغ والمشروبات الرمضانية، التي يتزاحم عليها القادرون على دفع أسعارها، إذ وصل ثمن كيس الناعم إلى ٢٥ ألف ليرة، وقطيرة رمضان إلى ٤٠ ألف ليرة سورية، وهي أرقام تفوق قدرة شريحة واسعة من السكان.

وفي سوق باب سريجة بدمشق، كان يمشي المتقاعد «حسين علي»، وهو عسكري سابق تقاعد عام ٢٠١٣، بين المحال المزدحمة متحسّراً على عجزه عن التسوق كغيره، وقال لوكالة أنباء هاوار: «ما ذنبنا حتى نشحد اللقمة في أخرتنا؟».

وأضاف الرجل الستيني: «أنا خدمت في جيش الدولة الذي كان معترفاً به من جميع دول العالم، وتقاعدت على السن في بداية عام ٢٠١٣، لم أحمل السلاح بوجه أحد، ولم يكن لي أي موقف سياسي، كان عملي ضمن السجلات العسكرية مدني ودوامي يومي صباحي، بأي وجه حق تم حرماني من راتبي التقاعدي حتى أسير في الشارع أشتهي الحلويات والفواكه وغيرها قادر على شراء أدويتي المزمنة؟».

وتابع والدمعة في عينه وغصة في حلقه: «أدعو الله لأحد أمانته حتى أرتاح من هذا الذل وأعيش اليوم من خلال الفتات الذي أحصل عليه من أولادي كونهم هم لا يجدون ما يطعمون أطفالهم أيضاً».

وسأل علي: «في أي قانون وبين يتم حرماني من راتبي التقاعدي الذي تم اقتطاعه من مرتباتي وهو ضمن التأمينات الاجتماعية؟ يجب أن أعيش به اليوم قبل الغد». داعياً إلى وقف التبذير في المأكولات من فئة قليلة، في وقت تعيش فيه غالبية الشعب السوري تحت وطأة الفقر، وأكد أن هذا التبذير أسهم في ارتفاع الأسعار وزاد من معاناة الفقراء.

وفي سوق الجزماتية بالميدان، حلّقت الأسعار مع بداية شهر رمضان، حيث ارتفع سعر كيلو الفروج إلى ٣٦ ألف ليرة منذ بداية الشهر، كما زاد سعر كيلو لحم الخروف ليصل إلى ٢٠٠ ألف ليرة، وكيلو البرتقال إلى ١٥ ألف ليرة، وكيلو التمر وصل إلى ٣٠ ألف ليرة، وكيلو الحلاوة ٤٥ ألف ليرة، وكيلو المسبحة وصل إلى ٢٤ ألف ليرة، وربطة البقلة وصل إلى ١٥ ألف ليرة، وربطة النعناع إلى ١٥ ألف ليرة، وبات كلفة إعداد صحن فتوش لعائلة صغيرة تتجاوز يومية أستاذ جامعي من الفئة الأولى.

وخلال النهار، تتجول الدوريات التموينية التابعة للحكومة المؤقتة في سوريا في الأسواق إلا أن التاجر «خالد» انتقد أداءها، قائلاً بغضب: «من قلة خبرتهم يدققون على تفاصيل هامشية ويتركون تداول الفواتير والأسعار، ويطلقون التصريحات الإعلامية المُجملة، فمنهم من صرح أنه تم تخفيض سعر الفروج، بينما على الواقع ارتفع السعر».

وأضاف: «هؤلاء جدد على المصلحة لا نفهم ماذا يريدون ولا نفهم عليهم، وهم يتجاهلون التكاليف العالية التي تسببت فيها قرارات الحكومة المؤقتة الارتجالية برفع الرسوم الجمركية من جهة، والقيود على حركة التجارة من جهة أخرى، وتسهيل دخول البضائع التركية المنتهية الصلاحية على حساب البضائع السورية، وارتفاع أسعار الكهرباء، وفرض الضرائب والجباية على المحال التجارية، والتضييق على التجار، ومنعهم من عرض بضاعتهم خارج محلاتهم، وملاحقتهم عبر باركود تطبيق يشمل جميع المعلومات عن تجارتهم وغيرها الكثير من الإجراءات».

ويعكس واقع الأسواق في رمضان هذا العام فجوة معيشية آخذة بالاتساع، حيث تتكدس السلع على الرفوف فيما تتراجع القدرة الشرائية لغالبية السوريين، الذين يجدون أنفسهم عاجزين عن تأمين احتياجاتهم اليومية الأساسية، في ظل ارتفاع متواصل للأسعار وتراجع مصادر الدخل.

الدين والحياة

رمضان شهر العفو والمغفرة

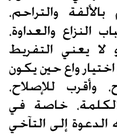

علي زاخراني

العفو خلق عظيم، وفضيلة سامية، به تسمو النفوس وتزكو القلوب، وبه تُبنى المجتمعات على أسس المحبة والتراحم، ويأتي شهر رمضان ليكون مدرسة عملية لهذا الخلق الكريم، حيث تُهذب النفوس بالصيام، وتربى القلوب على الصبر وكظم الغيظ، وليس العفو في رمضان ضعفاً ولا تنازلاً عن الحق، بل هو قوة داخلية، وقدرة على تجاوز الأذى، وارتقاء بالنفس عن درك الانتقام إلى أفق الصفح والإحسان، ابتغاء مرضاة الله.

وبعد العفو من أعظم القيم التي دعا إليها الإسلام، وجعلها من صفات المتقين وأهل الفضل، وجعل شهر رمضان موسماً لممارستها واقعاً وسلوكاً، فالصائم لا يترك الطعام والشراب فحسب، بل يترك الغضب والخصومة وسوء الخلق، لأن حقيقة الصيام تهذيب للنفس قبل أن يكون امتناعاً عن الشهوات، وقد ربط الإسلام بين العفو والأجر العظيم، فقال تعالى: ﴿ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾

ففي هذا التوجيه الرباني دعوة صريحة إلى ضبط النفس، وتقديم الصفح على الغضب، وجعل الإحسان ختام الموقف، وهو ما يتأكد معناه في شهر الصيام.

وللعفو في رمضان آثار عميقة في حياة الفرد والمجتمع، فالصائم العفو يعيش سكينة نفسية، ويتحرر من ثقل الضغائن التي تفسد الصيام وتنقص أجره، أما المجتمع الذي يتخلق بالعفو في هذا الشهر المبارك فينعم بالألفة والتراحم، وتقل فيه أسباب النزاع والعداوة، كما أن العفو لا يعني التفريط بالحقوق، بل هو اختيار واع حين يكون الصفح أصلح، وأقرب للإصلاح، وأدعى لجمع الكلمة، خاصة في زمن تتجدد فيه الدعوة إلى التآخي والتراحم.

وفي ختام هذا الحديث عن العفو في شهر رمضان، نتوقف مع قول الله تعالى:﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾.

فهذه الآية الكريمة ترفع منزلة العفو إلى أعلى المقامات، إذ تجعل أجر العافي غير محدد ولا محصور، بل موكولاً إلى كرم الله وعظيم فضله، ولم يكتف القرآن بالعفو وحده، بل قرنه بالإصلاح، لأن العفو الحقيقي هو الذي يطفئ نار الفتنة، ويعيد الوئام، ويقصد به وجه الله لا مجرد ترك المؤاخذة، وفي شهر رمضان، تتجلى معاني هذه الآية بوضوح، فالعفو عبادة قلبية عظيمة، والإصلاح سلوك عملي يؤكد صدقها، فمن عفا في هذا الشهر الكريم، وأصلح ما بينه وبين الناس، فقد فتح لنفسه باباً واسعاً من أبواب المغفرة، واستحق وعد الله الكريم بأن يكون أجره عليه سبحانه، وما أعظم أن يكون الجزاء من الله.

فحري بنا أن نستقبل رمضان بقلوب صافية، وأن نختمه بنفوس نقية، نجعل العفو منهجاً، والإصلاح غاية، طمعاً في أجر وعد الله به عباده العافين، وهو أجر لا يضيع ولا ينفد.

«مسد»: الإفراج عن الأسرى ضمانة الحل السياسي في سوريا

مركز الأخبار - أكد مجلس سوريا الديمقراطية إن بناء الثقة مدخل أساسي للحل السياسي في سوريا، ورحب بإطلاق سراح موقوفين في الحسكة، ودعا إلى الإفراج عن الأسرى والمحتجزين، وفتح الطرق الداخلية، وضمان عودة آمنة للمهجّرين.

في السياق، أصدر مجلس سوريا الديمقراطية بياناً، أكد فيه: إن «إجراءات بناء الثقة تمثّل المدخل الأساسي لدفع مسار الحل السياسي في سوريا، في ظلّ التدهور المتواصل للأوضاع الإنسانية والمعيشية وتفاقم التحديات الاقتصادية والأمنية في مختلف المناطق».

وجدد البيان، دعمه لكل الخطوات الكفيلة بتنفيذ تفاهمات ٢٩ كانون الثاني، بشكلٍ كامل ومتكامل، بما يحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع، ورحّب، بإطلاق سراح العشرات من الموقوفين في الحسكة، وعده مؤشراً إيجابياً يمكن البناء عليه.

وأشار البيان: إن «خطوات قرارات العفو، ستشكّل مدخلاً مهماً لمعالجة هذا الملف، شريطة أن تتحول إلى نهج شامل ومستدام، يضمن الإفراج عن جميع المحتجزين دون تمييز، بما يعزز مناخ الثقة على المستوى الوطني».

ودعا البيان: إلى «التحرك السريع لتنفيذ عمليات تبادل الأسرى بين «قسد» والحكومة المؤقتة، كخطوةٍ أساسية لبناء الثقة، ومن الواجب الإفراج عن جميع المحتجزين والموقوفين، وفق آليات واضحة وشفافة تضمن احترام سيادة القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان».

ورحب البيان، بعودة نحو ٤٠٠ عائلة من مهجّري عفرين إلى مناطقهم، واعتبرها جزءاً من معالجة شاملة لملف المهجرين والنازحين، ومعالجة الانتهاكات المرتبطة بعمليات التهجير، وشدد البيان، على ضرورة فتح الطرق والمعابر الداخلية، لا سيما في محيط كوباني والحسكة، لما لها من أهمية إنسانية واقتصادية وتعزيز السلم الأهلي، أن نجاح تنفيذ التفاهمات يتطلب إرادة سياسية متبادلة وبيئة إقليمية ودولية داعمة، تسهم في تثبيت الخطوات وتحويلها إلى مسار مستدام يعزز الاستقرار طويل الأمد.

وأوضح البيان: إن «ترسيخ الاستقرار في سوريا، يشكّل ركيزة أساسية لاستقرار البلاد عموماً، ويسهم في دعم الجهود المستمرة في مكافحة الإرهاب»، واختتم البيان: «يجب تنفيذ التفاهمات بشكلٍ متوازن، ومتزامن من جميع الأطراف، بما يؤسس لمرحلة جديدة من العمل المشترك القائم على الثقة والمسؤولية الوطنية».

لقاءات مكثفة لتنظيم عودة المهجرين الكرد إلى عفرين وحلب والرقة

مركز الأخبار- في إطار تنفيذ بنود اتفاقية ٢٩ كانون الثاني الماضي، بين «قسد» والحكومة المؤقتة في سوريا، قام الفيادي في قوى الأمن الداخلي، محمود خليل (سيامند عفرين)، برفقة قائد قوى الأمن الداخلي في محافظة الحسكة، العميد مروان العلي، بزيارة عفرين وحلب والرقة، بهدف العمل على عودة الكرد المهجّرين إلى ديارهم.

انطلقت الزيارات من عفرين، حيث اجتمعا مع قائد الأمن الداخلي في محافظة حلب، محمد عبد الغني، والمسؤول عن الأمن الداخلي في عفرين، سراقة عموري.

وناقش المجتمعون خطة مناسبة لعودة أهالي عفرين المهجّرين، وتقرّر أن تبدأ العملية بتسيير القافلة الأولى، وفقاً لقوائم الأسماء التي سُلّمت إلى إدارة عفرين. هذه القوائم قدّمتها رابطة عفرين الاجتماعية، ومجلس مهجّري عفرين والشهباء، وتضم أكثر من ٤٠٠ عائلة.

موعد انطلاق القافلة الأولى لم يُحدّد بعد.

لكن الأطراف أكدت توافقها على ضرورة تسيير الرحلة في أقرب وقت ممكن، وشدّد المجتمعون على ضرورة عودة المستوطنين الذين سكنوا عفرين، إبّان الاحتلال التركي ومرتزقته إلى مدنهم، مع تسليم المنازل والأراضي والمحلات التجارية إلى أصحابها الأصليين.

ولفت المجتمعون، إلى أن إدارة عفرين تعمل حالياً على وضع آلية تضمن عودة آمنة وتسليم جميع الممتلكات إلى أهالي المنطقة، ومن ثم أجرى الوفد، زيارة إلى حيّي الشيخ مقصود والأشرفية، في مدينة حلب، برفقة قائد الأمن الداخلي في محافظة حلب محمد عبد الغني، وتم النقاش حول آلية عودة أهالي الحيّين إلى منازلهم في الشيخ مقصود والأشرفية، ولم يتم تحديد موعد العودة بعد، إلا أن الطرفين اتفقا على عقد اجتماعات لاحقة لضمان عودة الأهالي في أقرب وقت ممكن.

في إطار استمرار جولة الوفد الأمني، عُقد اجتماع في مدينة الرقة، ضمّ قائد قوى الأمن الداخلي في محافظة الحسكة العميد مروان العلي، والقيادي في قوى الأمن الداخلي، محمود خليل، ومحافظ الرقة عبد الرحمن سلامة، وتناول الاجتماع، بعد مناقشة الواقعين الأمني والخدمي في الرقة وريفها، أوضاع الكرد، مع التأكيد على ضرورة ضمان عودتهم الآمنة إلى ديارهم، وذلك ضمن السياق العام لعملية إعادة المهجّرين إلى مناطقهم.

وتوصّل المجتمعون إلى قرار يقضي بتشكيل لجنة مشتركة بين الجانبين، لتأمين العودة الآمنة للكرد إلى الرقة، وخلال الاجتماع، أشار محافظ الرقة عبد الرحمن سلامة إلى أن نسبة الكرد في المدينة قبل سيطرة داعش كانت تبلغ نحو ٢٥٪، إلا أن هذه النسبة انخفضت نتيجة الانتهاكات التي ارتكبت بحقهم، وأكد محافظ الرقة عبد الرحمن سلامة أن عودة كل عائلة كردية إلى الرقة ستتم بعد تشكيل اللجنة المشتركة التي ستتولى تنظيم العملية.

هذا ويعيش مئات الآلاف من مهجري عفرين والشهباء والشيخ مقصود والأشرفية بحلب، في مراكز إيواء تشمل المدارس، الجوامع، رياض الأطفال، مراكز ومؤسسات الإدارة الذاتية في مدن الجزيرة؛ قامشلو، الحسكة، الدرباسية، عامودا، تربه سبيه، جل آغا، كركي لكي وديرك.

ومن الجدير ذكره، إن الجولة الأمنية، تمثل خطوة عملية لتنفيذ اتفاقية ٢٩ كانون الثاني، وتهدف إلى إعادة المهجّرين الكرد إلى ديارهم في عفرين، حلب، والرقة، والخطط الموضوعة تشمل:

- قوافل منظّمة وفق قوائم رسمية.
- إخراج المستوطنين وتسليم الممتلكات لأصحابها.
- استمرار عمل اللجان المشتركة لضمان العودة الآمنة.
- اجتماعات لاحقة لمتابعة عملية التنفيذ.

مقتل وإصابة ١٧ شخصاً بمناطق الحكومة المؤقتة

مركز الأخبار- وقعت ١٤ جريمة وحادثة أمنية في سوريا خلال الـ ٢٤ ساعة الفائتة، تنوّعت بين جرائم قتل متعمّدة، وأخرى ناجمة عن اشتباكات، إضافةً إلى انفجار ألغام، ما أدّى إلى مقتل ١٣ شخصاً وإصابة أربعة آخرين.

شهدت مناطق متفرقة من سوريا خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية سلسلة جرائم وحوادث أمنية، بين اشتباكات واستهدافات مسلحة وانفجارات ألغام، في أحداث يصفها الأهالي بأنها مؤشر على تصاعد الفلتان الأمني في العديد من المناطق بسوريا.

ففي ريف دير الزور، اندلعت اشتباكات في عدة مواقع على خلفية استمرار سلطات الحكومة المؤقتة في سوريا، بإتلاف الحرائق البدائية لتكرير النفط، كما قتل ثلاثة عناصر من وزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة، إثر استهداف لأحد المواقع العسكرية للقوات في مدينة الميادين شرق دير الزور، وشهدت بلدة ذيبان بريف دير الزور، استنفاراً أمنياً، عقب إطلاق نار من أسلحة رشاشة وقذائف صاروخية احتفالاً بخروج أحد المعتقلين من السجن.

وفي الرقة، استهدف مسلحون دورية للأمن العام على طريق الرقة - الطبقة، فيما قتل أربعة عناصر من الأمن جراء هجوم مسلح استهدف حاجز السباهية عند المدخل الغربي لمدينة الرقة، كما عُثر على جثة عنصر في الأمن العام مقتولاً قرب سد بلدة المنصورة بريف الرقة الغربي، وفي ريف إعزاز، ساد استنفار كبير في بلدة احتيملات، على خلفية اقتتال بين عائلتين، ما أدى إلى مقتل شخص خلال الاشتباكات، وفي مدينة حمص، قُتلت المعلمة، إيمان مطانيوس جروس (٤٧ عاماً) إثر إطلاق النار عليها من مسدس كاتم للصوت في حي عكرمة، في حادثة نُسبت إلى مسلحين موالين للحكومة المؤقتة.

وفي ريف دمشق، قتل شاب وأصيب آخر بجروح بليغة، نتيجة انفجار قنبلة يدوية أثناء العبث بها داخل منزل في حارة الجورة بمخيم يرموك، حيث فقد أحدهما حياته على الفور، ونُقل الآخر إلى المستشفى لتلقي العلاج.

وفي الريف الغربي للسويداء نفذت مجموعة تابعة لوزارة الدفاع قصفاً مباشراً استهدف منازل مدنيين في قرية الجدل، حسب ما أعلنه الحرس الوطني، كما قتل شاب وأصيب آخر في مدينة سري كانيه بريف الحسكة، إثر ملاسنة تطورت إلى إطلاق نار استهدف منزلهما، وفي ريف حلب الشمالي، قتل شخص برصاص ابن عمه إثر خلاف مالي، فيما أصيب شابان بجروح متفاوتة جراء انفجار لغم أرضي من مخلفات الحرب في قرية الغرة التابعة لمنطقة جبل كزوان جنوب غربي الحسكة.

يُذكر أن مناطق الحكومة المؤقتة تشهد بشكلٍ يومي جرائم قتل وتصفية، وانتهاكات نتيجة الفلتان الأمني وعدم قيامها بمسؤولياتها تجاه السوريين.

ياسمين يوسف.. رسامة تواجه تحديات الواقع بلوحات فنية

جل آغا/ أمل محمد ـ ياسمين يوسف فتاة شابة تمتلك موهبة فنية في الرسم، وتجد في الرسم حالة وجودية وهوية إبداعية ميزتها عن أقرانها. بدأت ياسمين يوسف "25" عاماً من مدينة كركي لكي ممارسة الرسم في سن مبكرة، حيث أظهرت ميولاً واضحة نحو الفنون البصرية، قبل أن تعمل على صقل موهبتها من خلال التدريب المستمر وتميزت أعمالها باستخدام ألوان جريئة وتفاصيل دقيقة تعكس حساً إبداعياً لافتاً.

ياسمين فتاة شغوفة تمشي بين الناس بخطاً هادئة، لكن في داخلها كانت عوالم كاملة تضجُّ بالألوان، لم تكن ترى الأشياء كما يراها الآخرون كانت ترى الضوء وهو يتسلل بين الغيوم خيطاً ذهبياً، وترى في وجوه العابرين حكاياتٍ تستحق أن تُروى لا بالكلمات بل بالريشة.

تركز ياسمين في لوحتها على التعبير الإنساني، إذ تعالج موضوعات تتصل بالمشاعر والحياة اليومية بأسلوب يجمع بين الواقعية واللمسة الشخصية. وفي حديث خاص لصحيفتنا "روناهي" أكدت ياسمين أن الرسم يمثل لها وسيلة للتعبير عن الذات، مشيرة إلى أنها تسعى إلى تطوير مهاراتها باستمرار واستكشاف تقنيات وأساليب جديدة في المجال الفني.

منذ طفولتها كانت الورقة البيضاء لها وعداً سرياً، تمسك القلم كما لو أنه امتداد لنبضها، وتخطُّ به أولى ملامح عالمها الخاص. لم يكن الرسم عندها هواية عابرة، بل ملاذاً ونافذةً تطل منها على ذاتها، كل لوحة كانت قطعةً من روحها، وكل لون اختيار واعي لمشاعر لا تُقال.

لكل لوحة حكاية

تميل إلى رسم الوجوه، لأن الوجوه مرايا الأرواح، تجلس، تتأمل الظلال حول العينين، والانحناءة الخفيفة عند زاوية الشفاه، وتبحث عن تلك الشرارة الخفية التي تجعل الملامح حياةً كاملة، وفي كل مرة تنتهي من لوحة لا تشعر بأنها أكملتها، بل تشعر بأنها اكتشفت جزءاً جديداً من نفسها؛ "بعد تركي مقاعد الدراسة بدأت أركز بشكل أكبر على تنمية موهبتي وتطوير نفسي فنياً، أرسم لوحات بورتريه ولوحات واقعية وتعبيرية، أستخدم الفحم بشكل أساسي، إلى جانب الألوان الخشبية، وبدأت مؤخراً بتعلم الرسم بالألوان الزيتية".

لم يكن طريقها مفروشاً بالورود دائماً فقد واجهت من قال "إن الفن ترف، ومن رأى في شغفها مضيعة للوقت"، لكنها كانت تعرف، في أعماقها أن الموهبة مسؤولية، وأن الإصرار هو الجسر بين الحلم والإنجاز فكانت تطوّر أدواتها، تقرأ عن مدارس الفن، وتجرب خامات جديدة، وتعيد المحاولة كلما تعثرت يدها بخطٍّ غير مرضٍ: "عائلتي هي من دعمتني، واليوم هي من تقدم لي يد العون للاستمرار في طريقي الفني".

كبرت ياسمين وكبر معها فنها صارت لوحاتها تنطق بالهدوء حيناً، وبالتمرّد حيناً آخر، فيها طفولةٌ لم تنطفئ، ونضجٌ بدأ يتشكل كانت تؤمن أن الرسم ليس مجرد نقلٍ للواقع، بل إعادة خلقه برؤيةٍ أعمقَ، وأن الفنان الحقيقي لا يرسم ما يراه فقط بل ما يشعر به أيضاً.

فن السعادة والوجود

وهكذا ظلّت تلك الفتاة اليافعة تحترف الرسم لا طلباً للشهرة، بل حباً في الأثر الذي تتركه الألوان في القلوب كانت تعرف أن اللوحة قد لا تغيّر العالم كله، لكنها قد تغيّر عالماً كاملاً داخل إنسان؛ "الفن شغف وطريقة للتعبير عن مشاعري وأفكاري، من خلال مزاولتي الرسم أجد سعادتي، أجد في اللوحات والألوان انتمائي".

لم تشارك ياسمين يوسف في أي معرض رسمي بعد ولكنها تتوق لافتتاح معرض خاص بها تعرض من خلاله أعمالها الفنية، وتؤكد أن الطريق لا يزال طويلاً ولكن النهاية ستكون كما تتمنى.

وعن رسالتها التي تريد إيصالها من خلال الفن أردفت ياسمين: "أرغب من خلال فني وموهبتي في نقل المشاعر الإنسانية وإبراز الجمال من خلال الوجوه والتفاصيل، أعمل لجعل الفن وسيلة للتواصل الصادق مع الناس".

دور المثقّف في ردع الفتنة والحفاظ على السّلم الأهلي

أحمد عبد الرؤوف

مرّتْ سوريا خلال تاريخها الحديث بحطّات مفصليّة جعلت على عاتق مثقّفيها مسؤوليّات كبيرة في بناء مجتمعها المتنوّع ثقافيّاً ودينياً وعرقيّاً ومذهبياً، حتى أصبح تنوّعها مصدر قوّة لها خلال القرن الماضي، ثم شهدت نكسة شديدة على مستوى النسيج الاجتماعي منذ صعود نظام البعث البائد إلى السلطة عام ١٩٧٠ م

دور المثقّف

أفرزت الثّورة السّورية حين تحوّلت إلى أزمة ضاربة في البلاد الكثير من الأزمات الاجتماعية والثقافية على مدار أربعة عشر عاماً غاب فيها دور المثقّفين الأحرار بشكل فعلي حين تصدّر المشهد مثقّفو السلطة، فكانوا لسان نظام الحكم في البلاد، وعليه شهدت سوريا انقسامات واصطفافات كثيرة أدّت إلى شرخ واضح بين مكوّنات الشعب السوري، لتكون مناطق شمال وشرق سوريا النموذج الوحيد الذي أسّس تعايشاً منوّعاً في منطقة تسجّل أكبر تجمّع متنوّع بين مكوّنات الشعب السوري من العرب والكرد والأشوريين والسريان والأرمن والشركس وغيرهم. تجلّى ذلك من خلال الحرب على مرتزقة داعش والتي أنتجت نصراً كبيراً أذهل العالم حين القضاء عليه في آخر معاقله في الباغوز بديرِ الزور عام ٢٠١٩، وليأخذ المثقّف دوراً بارزاً في تحقيق التضامن بين هذه الشعوب من خلال حصوله على فضاء رحب حقّق خلاله ذاته الثقافية والوجودية انتماء وتاريخاً دونما إقصاء ودونما تهميش، استطاع في إطاره خلق جسور حقيقية للتعايش المشترك وسماع الآخر وقبوله كما هو دون فرض صهر ثقافي عليه، ودون أن يبحث عن متّسع آخر يفرض عليه أن يكون خارج وطنه ليستطيع التعبير عن وجوده وآرائه بمختلف أشكالها، كما كان يحصل خلال فترة نظام البعث البائد في المناطق التي كانت تحت سيطرته.

أزمة ما بعد سقوط النظام

سقط نظام الأسد في الثامن من كانون الأول عام ٢٠٢٤، بعد أن وصلت سوريا برمّتها إلى الحضيض على المستويات، ليعود الأمل للسوريين بحياة أفضل وتحقيق الديمقراطية التي ناضلوا من أجلها وحمّلوا شظف العيش والتهجير والحرمان في سبيلها، لم يكن واقع الحال على مستوى الآمال حين دخلت سوريا مرحلة جديدة من الأزمة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في ظل انتشار مخيف لخطاب لم يألفه السوريون حتى في حقبة ما قبل التحرير من نظام البعث البائد، خطاب تتصدّره الكراهية أخذ فيه مثقّفو السلطة الجديدة دور التحريض بمسميات طائفية وأخرى عرقية ذهبت بالبلاد إلى شفير الهاوية كما حدث في الساحل السوري والسويداء ثم أحياء الأشرفية، والشيخ مقصود وأخيراً في مناطق شرق الفرات، تخطّت الحرب فيها أصوات البنادق إلى ميادين الفتنة والتحريض ولاسيّما بين العرب والكرد الذين أثبتوا في اجتماعهم قوّة على مستوى حماية مناطقهم ضمن الإدارة الذاتية على مدار سنوات وصد الاعتداءات جميعها المتمثلة بتركيا وأيضاً مرتزقة داعش، وذلك بالتضامن والإيمان بمبدأ التاريخ المشترك والمصير الواحد والتمسّك بالأرض قبل قوّة السلاح، لعب الإعلام خلالها دوراً سلبياً على مستوى الإعلام الرسمي للحكومة المؤقتة ومستوى مواقع التواصل الافتراضي حتى بلغت مدينة الحسكة وقامشلو وغيرها والتي يجسّد تنوّعها الثقافي حساسية كبيرة بقدر ما يسمو بالقوّة والتعايش مرحلة كان يمكن أن تفضي لفتنة لا تبقي ولا تذر، ليأخذ المثّقف من أبناء هذه المدن من كافّة الشعوب دوراً مفصليّاً بالتصدي لجميع محاولات تفتيت المجتمع وتهديد السّلم الأهلي المتجذّر في سنابلها المعطاءة وطبيعة أهلها وكرمهم المعهودين، بما قلب المعادلة بشكل كبير وفرض واقعاً جديداً في معادلة التوازن أدّى للتوصّل إلى اتفاق ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٦، الذي كان سبيلاً لكل المناطق السورية للوصول إلى خرق كبير في التخلّي عن الحرية الفردية والجماعية التي تُعتبر حقّاً مشروعاً للمواطنين على اختلاف انتماءاتهم وثقافاتهم وأديانهم.

دور الثقافة في تعزيز العيش المشترك

لم تكن حرية التعبير واحترام لغة الآخر واستعراض ثقافته برّته وعاداته وتقاليده ومنح المرأة حقها في المجتمع في مناطق شمال وشرق سوريا مجرّد رسم عابر، بل كان تجسيداً لمعنى المواطنة وحق العيش بكرامة وإبراز دور المرأة المثقفة وما يمكن أن تقدّمه من رؤية تحفظ المجتمع على السبيل الجامع، ليأتي كل ذلك سداً منيعاً أمام القوّة الإعلامية خلال الهجمات الشرسة التي تعرّضت لها مناطق شمال وشرق سوريا خلال عام ٢٠٢١، ولتكون بداية وليست نهاية لمشروع ديمقراطي يتّسع لأبناء سوريا، ولم يكن سلاح المثّقف في هذه المنطقة إلا عمله الصادق والجاد والواعي بعدم الانجرار خلف الفتنة والحفاظ على الروابط التاريخية، التي صنعت مستقبلاً على ما فيه من سياسات حاولت مختلف الجهات رسمها على أسس التفرقة والكراهية واعداً بالثبات عصيّاً على الفتنة، مما يضع المثّقف السوري اليوم أمام اختبار الإرادة الحقيقية بأن الأوطان لا تبنى بالعنف، وإنما تُبنى بالوعي ونشر ثقافة التعايش وقبول الآخر ورفض أشكال التمييز، وأخذ البلاد إلى هاوية التقسيم والفرقة، وضرب النسيج المجتمعي، الذي يشكّل صمّام الأمان لسوريا المستقبل، التي تتّسع لجميع شعوبها في دستور سوري جامع يحفظ الحقوق جميعها ويضمن العدالة والمساواة، ويفسح المجال للمثّقفين أن يكونوا عماد المرحلة المقبلة ومداد حروفها وضوئها القادم بالأمل والتجديد.

لا تتطور البلدان إلا بتعدّد ثقافاتها وانتصار مثّقفيها على دعاة الحرب والفتنة والتحريض، ويتطلّب ذلك وعياً وعملاً متلازمين في الأزمات التي تكثر فيها الأطراف المتدخّلة من الخارج كما حصل في سوريا، فالمثّقف ضمان تحقيق السلم الأهلي والمطالبة بالحقوق وتحقيق المنشود، فتبقى الأوطان بأهلها، وتثبت الحقوق بأبنائها الباحثين عنها مهما عزّت القدرة وتأطّرت السبل وانقطع الأمل، يبقى أمل الصمود، وتبقى الإرادة.

شنكال بين الضغوط الإقليمية والحفاظ على الهوية

دجوار أحمد آغا

تشهد شنكال في المرحلة الراهنة حالة من التوتر السياسي والأمني المعقّد. في ظل تداخل المصالح المحلية والإقليمية والدولية، وقد جاء بيان الإدارة الذاتية لشنكال ليعكس قلقاً متصاعداً من احتمالات فرض تغييرات بالقوة على واقع المنطقة. مع التأكيد في الوقت نفسه على الاستعداد الدائم للحوار ضمن الأطر القانونية مع الحكومة العراقية، وبين لغة التحذير والدعوة إلى التفاوض. يبرز سؤال محوري: إلى أين تتجه شنكال في ظل التهديدات المستمرة ومحاولات فرض الأمر الواقع؟

سياق البيان.. بين التهدئة والتحذير

يحمل بيان الإدارة الذاتية لشنكال نبرة مزدوجة تجمع بين الانفتاح السياسي والتحذير الأمني، فمن جهة، تؤكد الإدارة جاهزيتها للحوار ومعالجة القضايا العالقة عبر القنوات القانونية، وهو موقف يعكس رغبة في تجنّب التصعيد العسكري وإبقاء الباب مفتوحاً أمام الحلول السياسية مع حكومة العراق، ومن جهة أخرى، يضع البيان خطوطاً حمراء واضحة، إذ يشدد على أن أي تغيير يُفرض بالقوة سيحمّل ترتيب السيطرة في المنطقة تُقرأ من زاوية الخوف من تكرار المأساة، ولذلك، فإن تأكيد الإدارة الذاتية أنها حرصت دائماً على حماية المجتمع ومنع عودة أجواء الحرب ليس مجرد خطاب سياسي، بل يستند إلى تجربة جماعية مؤلمة ما تزال آثارها حاضرة.

المخاوف من الدور التركي

أحد أبرز عناصر القلق في بيان الإدارة الذاتية هو ما تصفه بمحاولات تركيا فرض واقع جديد في شنكال، فأنقرة تنظر إلى المنطقة من زاوية أمنية مرتبطة بملف حزب العمال الكردستاني، بينما ترى القوى المحلية أن أي تدخل عسكري جديد سيهدد الاستقرار الهش، السياسة التركية في إقليم كردستان العراق ومناطق روج آفا خلال السنوات الماضية، أظهرت استعداداً لاستخدام القوة العسكرية لتحقيق أهدافها الأمنية، لذلك، فإن الحديث عن احتمال توسع العمليات ليشمل شنكال يثير مخاوف حقيقية لدى السكان، خصوصاً في ظل ضعف الضمانات الدولية، ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن المشهد لا يزال مفتوحاً على احتمالات متعددة، إذ لم يحدث حتى الآن تحرّك عسكري واسع النطاق في شنكال، لكن التحذيرات المتبادلة تعكس بيئة قابلة للاشتعال.

دعوة إلى وحدة الصف الداخلي

أبرز النقاط اللافتة في البيان، هي الدعوة الصريحة إلى توحيد القوى السياسية والاجتماعية والعسكرية داخل شنكال، هذه الدعوة تعكس إدراكاً متعاظماً بأن الانقسامات الداخلية تشكل نقطة ضعف يمكن أن تستغلها الأطراف المتنافسة، التجارب السابقة في مناطق النزاع تُظهر أن غياب الموقف الموحد غالباً ما يفتح الباب أمام التدخلات الخارجية، ولذلك، فإن نجاح أي مسار تفاوضي مع بغداد أو أي جهة أخرى سيبقى مرتبطاً بقدرة القوى المحلية على تنسيق مواقفها وتقديم رؤية مشتركة.

المجتمع الدولي... الغائب الحاضر

رغم خطورة وحساسية الوضع، إلا إن الاهتمام الدولي بملف شنكال تراجع بشكل كبير مقارنة بسنوات ما بعد هزيمة داعش، هذا التراجع يثير قلقاً لدى السكان الذين يخشون أن تتحول المنطقة مرة أخرى إلى ساحة صراع بالوكالة، البيان يحاول مخاطبة «الأطراف الساعية للسلام» في إشارة واضحة إلى المجتمع الدولي، مطالباً بموقف حازم ضد أي خطط قد تعيد شنكال إلى دوامة الحرب، لكن: التجربة تشير إلى أن التحرك الدولي غالباً ما يكون بطيئاً ومتأخراً ما لم تتفاقم الأزمة ميدانياً.

موقف منظومة المرأة الكردستانية

اتخذت منظومة المرأة الكردستانية موقفاً واضحاً وصريحاً من بيان الإدارة الذاتية لشنكال من خلال إطلاقها لنداء من أجل شنكال تؤكّد فيه دعمها الكامل ومساندتها لشنكال، أبرز ما ذكرته منظومة المرأة الكردستانية كان أن مؤامرة ١٥ شباط الثانية بعد روج آفا الآن يتم تحضيرها لشنكال، وأن حماية إدارة وحقوق سكان ونساء شنكال مسؤولية الجميع، كما ذكرت المنظومة أنه يجب على الجميع أن يتحرك لأجل الاعتراف بوضع شنكال الخاص، وعلى وجه الخصوص يجب على الحكومة العراقية عدم الاجّرار وراء الأعيب الأطراف المتآمرة.

سيناريوهات المرحلة المقبلة

المشهد في شنكال مفتوح على عدة احتمالات يمكننا أن نختصرها بثلاثة سيناريوهات رئيسية هي:

أولاً: سيناريو التهدئة عبر التفاوض، وهو الخيار الذي تدفع نحوه الإدارة الذاتية لشنكال حالياً، نجاح هذا المسار يتطلب خطوات بناء ثقة بين بغداد والقوى المحلية، إضافة إلى تفاهمات أمنية واضحة.

ثانياً: سيناريو الضغط العسكري المحدود من جانب الاتراك، سواء عبر ضربات أو عمليات موضعية، وهو ما قد يزيد التوتر دون أن يحسم الملف.

ثالثاً: سيناريو التصعيد الواسع عبر التدخل التركي المباشر، وهو الأقل احتمالاً حالياً لكنه الأكثر خطورة، لأنه قد يعيد إنتاج حالة الفوضى التي عاشتها المنطقة سابقاً.

الواقعية السياسية وهواجس الأمن

اللافت في خطاب الإدارة الذاتية أنه يجمع بين الواقعية السياسية من خلال التأكيد على الحوار مع الحكومة الاتحادية، وبين لغة الردع والتحذير من فشل هذا الحوار وتداعيات هذا الأمر على عموم العراق والمنطقة بأكملها، هذا التوازن يعكس محاولة السير على حبل مشدود يستند الى تجنّب الحرب دون إظهار الضعف، نجاح هذه المقاربة سيعتمد إلى حد كبير على سلوك الأطراف الأخرى، خاصة بغداد وأنقرة، فإذا قوبلت الدعوات للحوار بخطوات إيجابية، فقد تدخل شنكال مرحلة استقرار تدريجي، أما إذا استمرت الضغوط العسكرية والسياسية، فقد تتجه الأمور نحو مزيد من الاحتقان.

وفي الختام نرى بأن شنكال

تقف اليوم عند مفترق طرق حقيقي وحاسم، فإما أن تنجح جهود الحوار مع بغداد في تثبيت صيغة قانونية مستقرة تحفظ حقوق سكانها ضمن الدولة العراقية الفيدرالية، وإما أن تنزلق المنطقة مجدداً إلى دائرة الصراع الإقليمي وعلى وجه الخصوص التدخل التركي، بيان الإدارة الذاتية يبعث برسالة واضحة مفادها، الباب لا يزال مفتوحاً للحلول السياسية، لكن فرص الوقائع بالقوة سيقود إلى نتائج خطيرة، وبين هذين المسارين، يبقى العامل الحاسم هو قدرة الأطراف المعنية على تغليب منطق التسوية على حسابات القوة.

يجب على الحكومة الاتحادية في بغداد ألا تنصاع لرغبات الاتراك الذين يريدون سحب السلاح من شنكال لكي تبقى فريسة ولقمة سائغة لهم ولتوابعهم الدواعش الذين يتم إحياءهم من جديد وخاصة في سوريا من خلال فتح السجون والخيمات وافراغها، الأسابيع والأشهر المقبلة ستكون كفيلة بإظهارها إذا كانت شنكال تتجه نحو تثبيت الاستقرار، أم نحو جولة جديدة من التوتر في منطقة لم تلتئم جراحها بعد.

عشائر عربية وكردية: التعايش المشترك أفشل مخططات الفتنة والتحريض

الحسكة/ رغد محمد ـ أكد شيوخ ووجهاء عشائر عربية، وكردية، أن تكاتفهم وتعايشهم المشترك أقوى من أي محاولات لبث الفتنة وخطاب الكراهية، وهي التي أفشلت مخططاتهم، وأشادوا بالاتفاق الأخير الذي وقع بين قوات سوريا الديمقراطية، والحكومة المؤقتة في سوريا، ودوره في حقن دماء السوريين.

في لحظات التحوّل التاريخي، تعود الشعوب إلى جذورها الحقيقية، إلى قيم الأخوّة والمحبة، والمصير المشترك، التي جمعتها مهما اشتدت الخلافات، وفي لحظة فارقة حاول الكثيرون بث الفتنة بين شعوب روج آفا، ولكن تكاتفهم وتعاضدهم، وقوة الروابط الأخوية بينهم، وخاصة بين الكرد والعرب في سوريا، أفشلت المخططات، التي حاولت ضرب استقرار المنطقة وأمنها، ما أكد أن شعوب المنطقة، كانت نسيجاً واحداً.

حاجم عبدالكريم العيسى

رفض الفتنة والتمسك بالأخوة

وفي هذا السياق، أكد شيخ عشيرة البكارة الجبل، حاجم عبد الكريم العيسى"، خلال لقاء خاص لصحيفتنا معه: "السوريين كانوا دائماً مجتمعاً واحداً، يجمعهم وطن واحد، ومصير مشترك، رغم التنوع المتعدد، فالدين لله والوطن للجميع، هذه الشعوب بكردها، وعربها، وسريانها، وكافة أبنائها، عاشوا إخوة وبداً واحدة، لا يفرّق بينهم انتماء أو خلفية، بل يجمعهم إنسانيتهم وأرضهم المشتركة".

وبين: "من يسعى إلى التفريق بين السوريين، إنما يستغل الضعف ويحاول زرع الانقسام، إلا إن وعي مجتمعنا كان دائماً أقوى من هذه المحاولات، لأن روح الأخوّة والمحبة، عادت لتتجلى بوضوح خاصة في الفترة الأخيرة، وعقب الأحداث التي شهدتها مناطق عدة في الإدارة الذاتية، حيث تكاتف وتماسك الجميع، وتجاوزوا الخلافات بروح المسؤولية والتسامح".

وأشار: "الاتفاق الأخير يمثل خطوة مباركة نحو الاستقرار، فالاتفاق تم من أجل وقف نزيف الدم السوري، وقطع الطريق أمام أي صدام بين قوات سوريا الديمقراطية، والحكومة المؤقتة، ما يعكس إرادة حقيقية في الحفاظ على وحدة الصف، وأعتبر أن هذا الاتفاق هو بداية مرحلة جديدة، تتطلب من الجميع تحمّل المسؤولية، والعمل على حمايته وترسيخه".

واختتم، الشيخ حاجم عبد الكريم العيسى، بالتأكيد على ضرورة الحفاظ على الاتفاق وتعزيزه، مشيراً إلى أن استمراره يحتاج إلى التزام حقيقي من جميع الأطراف، لأن وحدة الشعب السوري هي الأساس، وأي خلاف لا يجب أن يمسّ جوهر الأخوّة التي جمعت السوريين عبر السنين.

العيش المشترك أساس الاستقرار

ومن جانب آخر وجه وجيه عشيرة البارافا الكردية، "محمد بارافي"، رسالة واضحة وحاسمة، أكد فيها، رفضهم القاطع لكل أشكال الفتنة والانقسام، وتمسكهم بوحدة المجتمع السوري، وشدد على أن «العيش المشترك الذي جمع العرب، والكرد، والمسيحيين، وسائر الأطياف الأخرى عبر مئات السنين، لا يمكن أن تهزّه دعوات عابرة، أو محاولات لإثارة النعرات العرقية والدينية».

وأوضح: «هناك أطراف خارجية، تسعى إلى تأجيج الصراعات بين شعوبنا عبر بث الفتن، والتصعيد من خطاب الكراهية، إلا أن المجتمع السوري، كان ولا يزال نسيجاً واحداً، يتقاسم تاريخه وحاضره ومستقبله، وأن قوة هذا الشعب تكمن في تماسكه وتضامنه».

وأشاد بالاتفاق الأخير الذي وقع بين قوات سوريا الديمقراطية، والحكومة المؤقتة في سوريا، ودوره في حقن دماء السوريين، وأضاف: «جميع القوى والمؤسسات الوطنية، جزء لا يتجزأ من الشعب، وأن الهدف الأسمى يجب أن يكون حماية السلم الأهلي وتعزيز الاستقرار».

وأنهى الوجيه محمد بارافي حديثه: «وحدتنا وتكاتفنا ليس موقفاً عابراً، بل قناعة راسخة متجذّرة في التاريخ، وسنبقى إلى جانب بعضنا، مؤمنين بأن ما يجمع السوريين، أكبر من أي خلاف، وأن مستقبلهم يُبنى على الأخوّة والتعايش والاحترام المتبادل».

محمد بارافي

كيرت ديفيس: انسحاب القوات الأمريكية المتسارع سيعيد داعش لسوريا

إعداد/ رفيق إبراهيم

قررت إدارة ترامب، سحب القوات الأمريكية من سوريا بشكل مفاجئ وحتى غير معلن، فسحبت جنودها في الأيام الماضية من التنف، وقواعد أخرى في روج آفا، وحذر المراقبون والمتابعون للشأن الأمريكي والمنطقة، والعديد من مراكز الأبحاث، أن التسرع في سحب القوات الأمريكية من سوريا، دون خطة استراتيجية واضحة، وبالشكل الحالي والسابق لأوانه، قد يجعل سوريا ساحة حرب مفتوحة للقوى التي تعمل بالوكالة، والمجموعات المتطرفة وعلى رأسها داعش.

مواجهة المصير الليبي

في السياق، يسلط الباحث البارز في معهد (المجلس الأطلسي)، كيرت ديفيس، الضوء في تحليل له، على الانسحاب الأخير للقوات الأمريكية من قاعدة (التنف) ومناطق أخرى من سوريا، وقال: «خطوة الانسحاب الأمريكي من سوريا، تشير إلى رغبة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الانسحاب الكامل من سوريا، الحروب لا تنتهي بالضرورة، لمجرد أننا سئمنا منها».

وحذر: «إذا لم يتم تنظيم القوات المختلفة في سوريا، ضمن جيش وطني موحد، قبل الانسحاب الأميركي الكامل، ستواجه سوريا المصير الليبي، وستتحول المجموعات وخاصة المتطرفة منها، إلى سلطات محلية تجبي الضرائب، والإتاوات، وتنتهك الحرمات دون رادع».

وأشار: «هزيمة داعش عام ٢٠١٩ بالباغوز، من قبل قوات سوريا الديمقراطية، وبغطاء جوي من التحالف، لا تعني نهاية داعش والإرهاب، والدلائل تظهر اليوم، حيث يعمل الآن على تشكيل خلايا نائمة ومتنقلة، مستفيداً من التغيرات الأمنية التي نشأت في الصراع السوري، وخاصة في السنة الأخيرة».

وقال: «لقد علمتنا ليبيا درساً مهماً، فالجماعات المتطرفة الإرهابية، لا تحتاج إلى أن تكون في كل مكان، بل تحتاج فقط إلى مكان واحد لتصبح تهديداً، وداعش في سوريا لا يحتاج إلى استعادة السيطرة على الرقة، بل يحتاج فقط إلى الوقت والثغرات الأمنية ليظهر من جديد، وبخلط الأوراق في سوريا والمنطقة برمتها، لذا الخروج الأمريكي بالشكل الذي يجري الآن، سيستغله داعش للقيام بهجمات مكثفة، قد لا تمكنه من السيطرة على الأرض، ولكن سيشكل خطرا جديدا على المنطقة والأمن العالمي».

دعم الأطراف المتنازعة

من جانبها أجرت مؤسسة إيسوس، استطلاعا في كانون الأول ٢٠٢٤، أكدت من خلاله، أن ٤١٪ فقط من الأميركيين يؤيدون بقاء قوات بلادهم في سوريا، بينما يعتقد ٥٠٪ منهم أن المشكلة السورية "لا علاقة لها بأمريكا".

وبرد بيت ديفيس: "إن أي انسحاب أمريكي، قائم على "الإرهاق السياسي" لا على الوضع الميداني، سيدفع سوريا نحو الهاوية، تماماً كما حدث في ليبيا، وكلنا رأينا كيف صارت الأمور بعد الانسحاب الدولي من ليبيا، قبل ترسيخ المؤسسات الوطنية".

وانتقد، قادة دول المنطقة بشدة: "دول المنطقة بدل أن تساعد السوريين، في بناء دولة ديمقراطية موحدة، دعمت الأطراف المتنازعة، وحولت البلاد إلى ساحة لتصفية حساباتها، فالعديد من دول الخليج، وتركيا وإسرائيل، وإيران سعت لتحقيق مصالحها الخاصة فقط".

ولفت: "أما الدول الأوروبية، كان همها الأساسي، كيفية إدارة الحرب في أوكرانيا، وكان دورهم في سوريا هامشياً، رغم مشاركتهم في التحالف الدولي، ما خلق فراغاً كبيراً في سوريا، نحن لا نقول إن على أمريكا البقاء إلى ما لا نهاية في سوريا، لكننا نحثها على الانسحاب بخطة وتسلسل بما يؤدي للاستقرار في سوريا".

واختتم، الباحث البارز في معهد (المجلس الأطلسي) كيرت ديفيس، خليله: "كأولوية على أمريكا، قبل أي انسحاب، أن تقوم، بتقريب وجهات النظر في الاتفاق بين قوات سوريا الديمقراطية، والحكومة المؤقتة، وتوحيد القوة العسكرية والأمنية، كأساس للبناء عليه، وتسليم مسؤولية مكافحة الإرهاب إلى المؤسسات الشرعية، وضمانات من دول المنطقة للحفاظ على الاستقرار، وضرب الإرهاب لمنع عودة سوريا إلى المربع الأول".

عين الحدث

اتفاق «قسد» ودمشق أساس الحلول في سوريا

رفيق إبراهيم

اتفاقية التاسع والعشرين من كانون الثاني ٢٠٢٦، بين قوات سوريا الديمقراطية، والحكومة المؤقتة في دمشق، لم تكن لتظهر للعلن والتوقيع، لولا الجهود الجبارة التي قام بها بالدرجة الأولى القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، والقياديون في الإدارة الذاتية، وحكومة باشور كردستان، وأحزابها، وبأكور، وعلى المستوى الدولي كان للولايات المتحدة وفرنسا دورا بارزا.

الاتفاقية، جاءت بعد الهجمات على الأشرفية والشيخ مقصود، بحلب، وامتدادها إلى الطبقة والرقة ودير الزور، ومناطق من الحسكة، وكوباني، ما أسهم في إبعاد شبح مواجهة وحرب مفتوحة بين "قسد" والحكومة المؤقتة، كانت ستترك نتائج كارثية على المنطقة، وسوريا، والإقليم بشكل عام، في وقت تعاني فيه سوريا، من هشاشة الوضع الأمني، والاقتصادي، والمعيشي، والأوضاع الإنسانية الصعبة، وأي انفجار وحرب جديدة، كانت ستعيدها إلى المربع الأول، بل كانت ستكون الفشة التي قصمت ظهر البعير.

توقيع الاتفاقية جاءت بجهود مشتركة من الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، حيث عملا للضغط على الأطراف المعنية، لفرض مسار تفاوضي، يجنب المنطقة مزيداً من الدمار والقتل والتهجير، ويؤسس لعملية دمج تدريجية للقوى العسكرية، والإدارية، ضمن بنية الدولة السورية، بما يحفظ حقوق الكرد الأساسية في مناطقهم، وشراكتهم في مؤسسات الدولة على اعتبارهم القومية الثانية في سوريا.

على الرغم من أن الاتفاقية، لم ترض الطرف الكردي، في بعض جوانبها، لكنها وضعت النقاط على الحروف في جوانب أخرى هامة، فالإدارة ستدار من الكرد، وأهالي المنطقة، وستبقى قوى الأمن الداخلي في مواقعها، وهي التي تتحمل مسؤولية الأمن في الحسكة وكوباني، ووحدات حماية الشعب والمرأة، ستكون ضمن الوية خاصة بها، وعلى شكل كتلة، بفرقة عسكرية، يقودها الكرد، تتوزع في مناطق من الحسكة، وكوباني، وستنضم لوزارتي الدفاع والداخلية، ما يفتح الباب أمام تثبيت حقوق الكرد في أي دستور قادم.

ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ، وترجمت بخطوات عملية على أرض الواقع، فدخلت قوى الأمن التابعة للحكومة الانتقالية، الحسكة وقامشلو، وتم تعيين المهندس نورالدين عيسى محافظا للحسكة، وباشر عملة رسمياً، وهناك توافقات على إدارة مشتركة لمطار قامشلو، ومعبر سيمالكا، وحقول النفط، وغيرها، تمهيدا لدمج المؤسسات الأمنية والإدارية بشكل كامل في المراحل والفترات القادمة.

الاتفاقية التي وقعت، نالت ترحيباً إقليميا ودولياً واسعا، على المستوى العسكري والإداري، ولكننا، نؤكد أنه رغم التوافق على وقف إطلاق النار المستدام، وعملية الدمج للمؤسسات العسكرية والإدارية، سيعترضها تحديات كبيرة، لأن هناك ملفات حساسة وأساسية، لم يتم التطرق إليها حتى الآن، ومن أهمها شكل الدولة ونظامها القادم، حيث يرى الكرد والعلويون والدروز وغيرهم من السوريين، أن اللامركزية، هي الوصفة الأنجع للتوصل للحلول.

وهناك أيضا مسألة بالغة الأهمية، وهي عودة المهجرين، وضمان حقوقهم، على كامل الأراضي السورية، كما يجب حل مسألة المهجرين في الجزيرة بشكل عام، كي يعودوا لأماكنهم الأصلية، ومن المهم للغاية التطرق، لحل مسألة المغمورين، لإعادتهم إلى مناطقهم التي أتوا منها في ريف الرقة وريف حلب، وإعادة الأراضي المستولى عليها لأصحابها من الكرد، على اعتبار أن القضية من بقايا النظام السابق، بهدف إحداث التغيير الديمغرافي في المناطق الكردية، وذلك كي تكتمل الصورة الحقيقية، لتحقيق العدالة والإنصاف للكرد والسوريين.

في هدوء العاصفة.. قراءة في عبقرية المشهد الكردي السوري ومستقبله الواعد

إسحاق الشعير

في خضم التحولات العاصفة التي تعصف بسوريا، حيث تتلاطم أمواج التحليلات وتتشابك خيوط الأحداث، يبرز المشهد في مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية كظاهرة فريدة تستدعي قراءة متأنية، بعيدة عن الضجيج والتكهنات السطحية التي رافقت مسيرتها، كثيرون ضلوا الطريق في فك شفرات هذا الواقع المركب، وسقطوا في فخ التحليل المتسرع حين كانت الأحداث تبدو متداخلة وغامضة، لكن: ما خفي تحت سطح الصمت كان عملاً دؤوباً وحكمة سياسية عميقة، قادها شخصيات من طراز فريد، الذين كانوا يعملون بصمت احترافي لتحقيق إنجازات استراتيجية. لا يزال الكثير من مدّعي المعرفة السياسية عاجزين عن استيعاب أبعادها الحقيقية حتى اليوم.

لقد مرت سنوات والمشهد يبدو للبعض وكأنه مجرد صراع من أجل البقاء، أو مساومات سياسية عابرة، لكن الحقيقة كانت أعمق من ذلك بكثير، كانت هناك استراتيجية طويلة النفس تُحاك خيوطها بعناية فائقة، هدفها ليس فقط حماية الوجود الكردي، بل تأسيس نموذج لسوريا المستقبل: سوريا ديمقراطية تعددية لا مركزية، تحترم جميع شعوبها وتضمن حقوقهم.

كان مهندسو هذه الرؤية، بدركون أن الطريق نحو هذا الهدف محفوف بالمخاطر ويتطلب حكمةً وصبراً وقدرة على المناورة في حقل ألغام سياسي إقليمي ودولي، عندما كانت الأنظار تتجه نحو المعارك العسكرية ضد الإرهاب، أو تتابع بقلق المناوشات على خطوط التماس، كانت قيادة الإدارة الذاتية تخوض معركة أخرى لا تقل أهمية: معركة بناء المؤسسات، وترسيخ عقد اجتماعي جديد، وتوحيد رؤية سياسية مشتركة، لقد أثبتت هذه القيادات أن السياسة ليست مجرد صراع من أجل البقاء، أو مساومات سياسية عابرة، لكن الحقيقة كانت أعمق من ذلك بكثير، كانت هناك استراتيجية طويلة النفس تُحاك خيوطها بعناية فائقة، هدفها ليس فقط حماية الوجود الكردي، بل تأسيس نموذج لسوريا المستقبل: سوريا ديمقراطية تعددية لا مركزية، تحترم جميع شعوبها وتضمن حقوقهم.

هنا يكمن الخطأ التحليلي الذي وقع فيه الكثيرون: لقد نظروا إلى الخلافات السياسية السطحية بين بعض الأحزاب والشخصيات الكردية على أنها انقسام مجتمعي عميق، متناسين أن لُحمة الشعوب أقوى من طموحات الأفراد.

إن ما يُشاع عن «انقسام كردي» لا يتعدى كونه خلافات على مستوى نخب سياسية محدودة، تحركها أطماع شخصية ومصالح ضيقة في البحث عن مقاعد وحقائب إدارية، والواقع العملي والمصلحة العليا تُلقي بتلك الخلافات جانباً في الأوقات العصيبة.

أما النسيج المجتمعي، فهو أكثر وعياً وتماسكاً، ويميز بحدسه الفطري بين من يعمل من أجل المصلحة العامة ومن يسعى خلف مكاسب فردية زائلة، هذا الوعي الشعبي هو صمام الأمان الحقيقي، وهو ما تجلى بوضوح في الدعوات الشعبية والمؤتمرات التي طالبت بوحدة الصف، مثل «كونفرانس وحدة الموقف والصف الكردي» الذي عُقد في نيسان ٢٠٢٥، والذي شكل أساساً لرؤية كردية مشتركة في الحوار مع دمشق، عملية الاندماج المؤسساتي التي نراها اليوم تعمل على قدمٍ وساق من كلا الطرفين، ستكون هي الكاشف الحقيقي لهذه الحقيقة.

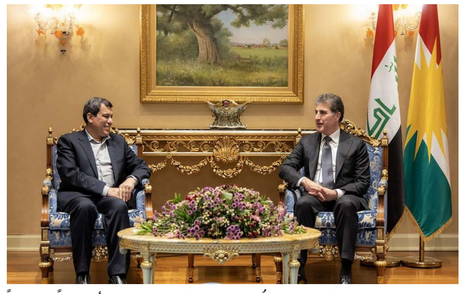

فمع اكتمال تطبيقها، سنترسخ الوحدة على أرض الواقع، وسيتأكد للجميع أن تلك الأصوات النشاز التي كانت تعلو من حين لآخر لم تكن سوى زوبعة في فنجان، وإن المجتمع الكردي، ومعه كل شعوب المنطقة من عرب وسريان وآشوريين، موحد خلف قيادته الحكيمة ومشروعه الوطني، إنني لأنظر بتفاؤل كبير إلى مستقبل هذه المنطقة.

فبغض النظر عن التسمية النهائية التي ستُطلق على مناطق إدارة الكرد وشعوبها، سواء كانت إدارة ذاتية، أو إقليماً لا مركزياً ضمن سوريا الموحدة، فإن المؤشرات كلها تدل على أنها ستكون واحدة من أقوى وأجمل المناطق السورية ازدهاراً وتقدماً.

لقد أثبتت هذه التجربة، رغم كل التحديات والحصار، قدرتها على بناء نموذج اقتصادي مجتمعي يهدف للاكتفاء الذاتي، وإدارة مواردها بكفاءة، وتوفير مستوى من الأمن والخدمات يفوق الكثير من المناطق الأخرى.

إنها قصة شعب وقيادة آمنوا بمشروعهم، وعملوا من أجله بصمت وصبر وحكمة، قصة تثبت أن الإرادة الصلبة والرؤية الثاقبة قادرتان على نحت فجر جديد من رحم العواصف، المستقبل القريب سيحمل معه تأكيداً لهذه الحقيقة، لتزهر هذه الأرض الطيبة وتكون منارة أمل لسوريا كلها.

روج آفا.. ضمانة الاستقرار والمصير المشترك في سوريا

يونس بهرام

سوريا اليوم ليست مجرد خريطة على الورق، بل لوحة من الجراح والآمال المتشابكة، في هذا الوطن الذي حمل على ظهره عقودًا من التهميش والاضطهاد، يبرز استقرار روج آفا كعنصرٍ حاسم في معادلة البقاء ليس للكرد وحدهم، بل لكل الشعوب السورية، من عهد حافظ الأسد ثم بشار الأسد، عاش الكرد سنوات طويلة من الحرمان، وهم يسعون للاعتراف بالهوية والحقوق الثقافية والسياسية، بينما بقيت الدولة تحكم من منظور مركزي صارم يضع التعددية على الهامش.

كانت شرارة انتفاضة قامشلو عام ٢٠٠٤ لحظة مفصلية، إذ حوّلت مباراة كرة القدم بين ناديا الجهاد من قامشلو والفتوة من دير الزور إلى شرخ دموي كشف فداحة ما عمل عليه النظام السوري ليصل إلى هشاشة الثقة بين الشعوب، وجعل الكرد يشعرون منذ ذلك الحين بأن وجودهم معرض للخطر في كل لحظة.

مع بدء الأزمة السورية واندلاع الحرب، أصبح استقرار روج آفا اختبارًا حقيقيًا، في عفرين وكوباني وسري كانيه وكري سبي، تغيّرت خرائط السيطرة، وتبدلت الولاءات، وعادت المخاوف من العودة إلى مركزية قمعية قد تمس وجود الكرد، وفي المقابل، ونتيجة الحرب الخاصة الممارسة على شعوب المنطقة، نما خطاب عربي متشدّد، أحيانًا متخفّيًا تحت عباءة العشائر، وأحيانًا متغذّيًا من شعارات دينية وقومية، ويستفيد من التدخلات الخارجية، خصوصًا من تركيا، التي ترى في كيان كردي مسلّح قرب حدودها تهديدًا لأمنها.

ولا تتوقف المخاطر عند هذا الحد، الحديث عن احتمالية عودة داعش للسيطرة على مدن مثل الرقة ودير الزور، يذكّر السوريين بكابوس ٢٠١٤، حين سقطت مدن بأكملها تحت سلطة داعش، رغم أن السيطرة الكاملة لم تتحقق بعد، وتقتصر معظم التحركات على خلايا متفرقة، في الجنوب، تستمر الاحتجاجات والرفض للحكومة المؤقتة في درعا والسويداء، ما يبيّن هشاشة الأمن وعدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها بالكامل، ويعيد تأكيد شعور الكرد بأن محيطهم لا يزال غير مطمئن.

وسط هذا الواقع، يبدو أن الخيار الأكثر منطقية واستراتيجية هو الاعتماد على وحدة الشعب الكردي في روج آفا ومع باقي الكرد في أجزاء كردستان والعالم، وتنظيم جغرافيته السياسية داخل سوريا بوضوح وحزم، وحدة الصف الكردي ليست رفاهية، بل ضرورة بقاء، فالانقسام الداخلي كان تاريخيًا أكبر مصادر الضعف، لكن تحويل الوحدة إلى انعزال أو رسم حدود قومية صلبة على حساب الشعوب الأخرى سيصطدم بالواقع: التداخل السكاني الحساسية الإقليمية، واستحالة البقاء في عزلة اقتصادية وأمنية، القوة الحقيقية لروج آفا لن تأتي من السلاح وحده، ولا من الدعم الخارجي، بل من القدرة على بناء شراكات داخلية تجعل العرب يرون في استقرار الكرد مصلحة لهم، وتحوّل التعاون إلى خيار مربح للجميع، هذا يستلزم صياغة دولة سورية جديدة تقوم على لا مركزية حقيقية أو فيدرالية موسّعة تعترف دستوريًا بالحقوق القومية والثقافية، تمنح صلاحيات فعلية للإدارات المحلية، وتخضع فيها كل الأسلحة لسلطة القانون الواحد.

الخطر ليس فقط في التنظيمات المتطرفة أو التحركات المسلحة وحدها، بل في تراكم المخاوف وتحويلها إلى يقين جماعي بعدم إمكانية العيش المشترك، سوريا لن تستقر إذا شعر الكرد في روج آفا بأنهم غرباء في وطنهم، ولن تستقر إذا شعر العرب بأنهم مستهدفون، ولن تستقر إذا بقيت الشعوب الأخرى تحت تهديد دائم.

سوريا ليست مجرد أرض، بل ذاكرة ومصير مشترك لكل شعوبها، الاستقرار في روج آفا هو مفتاح بقاء الوطن بأسره، الاعتراف المتبادل والعدالة والمواطنة والشراكة الحقيقية هي وحدها من تحوّل الخوف إلى أمل، واليأس إلى قوة، وتمنح الجميع القدرة على الحياة الكريمة، عندما يرى كل سوري في وجود الآخر ضمانة لمستقبله، يتحول الوطن إلى عقد واحد من الثقة والكرامة، ويصبح استقرار روج آفا حجر الزاوية لمستقبل سوريا، حيث لا يخشى أحد على هويته أو مكانه، ويحق لكل شعب أن يعيش بأمان وكرامة في وطنه المشترك.

بلدية الشعب في تل تمر ترفع ٢٣ مشروعاً خدمياً لعام ٢٠٢٦

قامشلو/ سلافا عثمان ـ أكد الرئيس المشترك لبلدية الشعب في تل تمر "رضوان خلف" بمواصلة جهودهم لإعادة تأهيل البنية التحتية وتحسين الواقع الخدمي، رغم التحديات التي فرضتها الأحداث الأخيرة، مؤكداً إن خططهم التنموية ما تزال قائمة بانتظار الموافقات والكتلة المالية اللازمة للتنفيذ خلال المرحلة المقبلة.

في ظل الظروف التي شهدتها المنطقة مؤخراً، واصلت بلدية الشعب في تل تمر بتنفيذ خططها الخدمية وفق الإمكانات المتاحة ومتابعتها بشكلٍ مستمر، بالتوازي مع انتظار موافقةً المجلس التنفيذي وتحديد المخصصات المالية لكل مشروع.

تحسين الواقع الخدمي

قبل الأحداث الأخيرة، بهدف تحسين الواقع الخدمي في المدينة والقرى التابعة لها، وتشمل هذه المشاريع قطاعات حيوية تمس الحياة اليومية للسكان، وفي مقدمتها الصرف الصحي، ومياه الشرب، والطرق، والجسور، إضافةً إلى أعمال خدمية أخرى مرتبطة بالبنية التحتية.

وبيّن "إن من أبرز المشاريع المطروحة مشروع إعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي، التي يعود إنشاؤها إلى أكثر من أربعين عاماً، ما يجعلها بحاجةٍ ماسة إلى تحديث شامل، حيث أن الشبكة الحالية تعاني من تقادم كبير يؤثر على كفاءتها، الأمر الذي دفع البلدية إلى إعداد دراسة متكاملة لإصلاحها بما يتناسب مع الكثافة السكانية الحالية واحتياجات التوسع العمراني".

وأضاف: "إن خطة العمل تتضمن أيضاً إعادة تزفيت الشوارع داخل المدينة والقرى المحيطة، حيث تحتاج أجزاء واسعة من الطرق إلى صيانة وتأهيل نتيجة الاستهلاك الطويل وعدم توفر أعمال صيانة دورية كافية خلال السنوات الماضية"، وأكد أن البلدية وضعت برنامجاً لتزفيت الطرق تباعاً، وفق الأولويات التي تحددها نسبة الضرر وحجم الاستخدام.

وفيما يخص ملف مياه الشرب، أوضح خلف أن من بين المشاريع الأساسية حفر آبار جديدة لتأمين مصدر مستدام للمياه، خاصةً بعد انقطاعها منذ عام ٢٠١٩ نتيجة توقف ضخ المياه من محطة علوك، ولفت إلى أن البلدية تعاملت مع هذا الملف بجدية، عبر البحث عن حلول بديلة لضمان استمرار تزويد السكان بالمياه، مؤكداً أن مشروع حفر الآبار يُعد خطوة استراتيجية لتعزيز الأمن المائي في المدينة.

كما أشار إلى أن الجسور داخل تل تمر بحاجة إلى أعمال ترميم وصيانة للحفاظ على سلامتها وضمان استمرار الحركة المرورية بشكلٍ آمن، مبيناً أن الدراسات الفنية الخاصة بها أُنجزت، وهي مدرجة ضمن المشاريع المرفوعة للتنفيذ.

استمرار العمل الميداني

وشدد خلف على أن الأحداث الأخيرة لم تؤدِ إلى إلغاء أو تجميد المشاريع، بل استمرت المتابعة الإدارية والفنية لها، مع استمرار بعض الأعمال الخدمية الميدانية بحسب الإمكانات المتاحة، وأكد أن البلدية تعمل بشكلٍ متواصل، ولم تتوقف عن أداء واجباتها في مجالات النظافة العامة والصرف الصحي والخدمات اليومية.

ونوه إلى "إن فرق البلدية تواصل أعمالها الروتينية للحفاظ على النظافة العامة ومعالجة الأعطال الطارئة في شبكات الصرف الصحي، إلى جانب متابعة شكاوى المواطنين والعمل على حلها ضمن الإمكانات المتاحة، استمرار تنفيذ هذه الخدمات يعكس التزام البلدية تجاه الأهالي رغم التحديات".

وزاد "أن المشاريع المرفوعة إلى المجلس التنفيذي بانتظار استكمال الموافقات الرسمية وتحديد الكتلة المالية اللازمة لكل مشروع، وأن تحديد الأولويات سيتم وفق معيار حجم الضرر ومدى تأثير المشروع على حياة السكان، والبلدية ستمنح الأولوية للمشاريع الأكثر ارتباطاً بالصحة العامة والخدمات الأساسية".

وبيّن أن البنية التحتية في تل تمر تحتاج إلى دعم مالي مناسب لتنفيذ خطة إعادة التأهيل الشاملة، معرباً عن أمله في أن يتم تخصيص كتلة مالية جيدة تتيح المباشرة بتنفيذ المشاريع وفق الجداول الزمنية المحددة.

واختتم الرئيس المشترك لبلدية الشعب في تل تمر "رضوان خلف" تصريحه بالتأكيد على أن بلدية الشعب في تل تمر ماضية في خطتها الخدمية دون توقف، وأن العمل مستمر لتحسين واقع المدينة تدريجياً، مشدداً على أن هدف البلدية هو تلبية احتياجات المواطنين وتعزيز الاستقرار الخدمي، رغم جميع التحديات.

أزمتا الغاز والكهرباء تثقلان كاهل الأهالي في مناطق الحكومة المؤقتة

مركز الأخبار- تعيش مناطق سيطرة الحكومة المؤقتة في سوريا أزمة طاقة متفاقمة، تتجلى في نقصٍ حاد بمادة الغاز المنزلي وارتفاع غير مسبوق في أسعار فواتير الكهرباء، ما ألقى بظلال ثقيلة على الواقع المعيشي للسكان، خاصةً مع تراجع القدرة الشرائية وغياب حلول ملموسة حتى الآن.

في مدينة دمشق وعدد من المدن الأخرى، عادت طوابير الانتظار أمام مراكز توزيع الغاز إلى الواجهة، وسط شكاوى متزايدة من صعوبة تأمين أسطوانة واحدة، ووصل سعر الأسطوانة في السوق السوداء إلى ما بين ٤٠٠ و٥٠٠ ألف ليرة سورية في بعض المناطق، في حين يبلغ سعرها الرسمي نحو ١٢٥ ألف ليرة فقط، ما يعكس فجوة كبيرة بين التسعيرة المعلنة والواقع الفعلي في الأسواق.

احتكار وغياب الرقابة

ويؤكد مواطنون أن التوزيع عبر المعتمدين يشهد انقطاعات متكررة، ما يدفع كثيرون إلى اللجوء للسوق السوداء لتلبية احتياجاتهم الأساسية، خصوصاً مع حلول شهر رمضان وارتفاع الطلب على المادة، كما اضطر أصحاب مطاعم ومحال صغيرة إلى شراء الغاز بأسعار مرتفعة لضمان استمرار أعمالهم، الأمر الذي انعكس بدوره على أسعار السلع والخدمات.

من جانبها، عزت وزارة الطاقة الأزمة إلى تأخر في تفريغ شحنات الغاز في مرفأ بانياس نتيجة ظروف جوية وصعوبات لوجستية، مؤكدةً إن التوريدات مستمرة وأن الاستقرار سيعود تدريجياً خلال أيام، كما أعلنت عن وصول ناقلات غاز جديدة لتعزيز المخزون المحلي، مع تعهدها بتشديد الرقابة على الأسواق لمكافحة الاحتكار والبيع خارج القنوات الرسمية.

إلا أن هذه التصريحات لم تُنهِ حالة التذمر الشعبي، إذ يرى كثيرون أن تضارب التصريحات الرسمية حول أسباب الأزمة يثير تساؤلات بشأن آليات إدارة الملف وفعالية إجراءات الضبط، كما ساهمت موجة التخزين بدافع القلق في تفاقم النقص، ما خلق ضغطاً إضافياً على سلاسل التوريد،

تعرفة تُرهق الأسر

وبالتوازي مع أزمة الغاز، هناك موجة استياء واسعة بسبب الارتفاع الكبير في فواتير الكهرباء، عقب تطبيق نظام تعرفة جديد قائم على شرائح متعددة، ووفق النظام المعلن، تبدأ التعرفة من ٦٠٠ ليرة سوريّة للكيلوواط الواحد، وترتفع تدريجياً لتصل إلى ١٨٠٠ ليرة للاستهلاك المرتفع، ما أدى إلى تسجيل فواتير شهرية تجاوزت ٢٠٠ ألف ليرة في العديد من الحالات،

أسر كثيرة أكدت أن هذه المبالغ تفوق قدرتها على الدفع، خاصةً في ظل ثبات الرواتب وارتفاع تكاليف المعيشة، وحدثت امرأة مسنة عن تلقيها فاتورة بقيمة ٢٠٠ ألف ليرة، مؤكدة أنها لا تملك هذا المبلغ، في مشهد يعكس حجم الأزمة التي تمس شرائح واسعة من المجتمع.

ويحذر مراقبون من أن استمرار أزمتي الغاز والكهرباء دون حلول جذرية قد يفاقم التوتر الاجتماعي، في وقت تحتاج فيه المناطق المتضررة إلى سياسات أكثر شفافية وكفاءة لضمان استقرار الإمدادات وتخفيف الأعباء عن المواطنين.

وبين وعود رسمية بانفراج قريب وواقع يومي يزداد صعوبة، تبقى أزمة الطاقة اختباراً حقيقياً لقدرة الجهات المعنية على إدارة الموارد وتأمين الحد الأدنى من الاستقرار المعيشي للسكان.